

نيسان/ أبريل
2012

السياسات الاستعمارية البريطانية في المنطقة العربية زرع بذور قطاعات الأمن الحديثة في الشرق الأوسط؟

جيسيكا واتكينز*

تتشارك قطاعات الأمن في الشرق الأوسط في العديد من السمات السلبية ومن بينها استخدام القمع والقوة العسكرية في السيطرة على المعارضة الداخلية، وإقصاء مجموعات عرقية ودينية بعينها من المناصب العليا في الأجهزة الأمنية، والانحياز للنظام على حساب المواطن، علاوة على تفشي الفساد في المؤسسات القضائية والشرطية. وتعود هذه السمات المشتركة إلى الدور الذي لعبته القوى الاستعمارية في أثناء تشكيل هذه الأجهزة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ويستكشف هذا الفصل بعض الاستراتيجيات التي انتهجتها بريطانيا في أربع من المناطق العربية التي خضعت سيطرتها، وهي مصر والعراق والأردن وعمان، كما يَقومُ بتأثير تلك الاستراتيجيات ومردودها على المدى البعيد.

عشر للمنطقة العربية. ولاحقاً، في أثناء الحرب العالمية الأولى، بدأت أجزاء من الإمبراطورية العثمانية المتداعية تأخذ أهمية جديدة، بسبب مواقعها الجيو-استراتيجية أو مواردها. وبعد عام 1919، تجددت المصالح التجارية في المنطقة مع التوقعات النفطية. وفي الوقت ذاته، بدأت عصبية الأمم التي أنشأت حديثاً في إقرار حقوق ومسئوليات الدول القومية، مضطرة بذلك بريطانيا لإعداد قوات الأمن للمناطق التي تقع تحت انتدابها من أجل الوصول في النهاية لحكم ذاتي لتلك المناطق. ومع ذلك، وعلى الرغم من انهيار الإمبراطورية العثمانية، وإعطاء الاستقلال

في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كانت بريطانيا مسؤولة عن إنشاء أو إصلاح عدد من القطاعات الأمنية في مستعمراتها والدول التي تخضع لانتدابها أو حمايتها. وتباينت طموحات بريطانيا المتعلقة بالجيش والشرطة والأجهزة الاستخباراتية لكل دولة بناءً على أهدافها الاستراتيجية والإقليمية والاعتبارات المالية والسياق الاجتماعي السياسي الموجود مسبقاً في كل دولة من تلك الدول. ففي المنطقة العربية مثلاً، كان تأمين المجرى الملاحي للهند هو السبب الرئيس وراء الحكم البريطاني أو الاحتلال العسكري في القرن التاسع

* جيسيكا واتكينز هي مرشحة لنيل درجة الدكتوراة من قسم دراسات الحرب بكلية كينج في لندن عن بحثها عن شرطة الدولة وحل النزاعات الاجتماعية في الأردن.

يبحث القسم الثاني بالتفصيل في الاستراتيجيات التي استخدمتها بريطانيا لتحقيق تلك الأهداف وأما الثالث فيأخذ في الاعتبار تأثير إرث انخراط بريطانيا في التطور اللاحق لتلك الأجهزة.

القسم الأول: تحليل سياق الانخراط البريطاني

ارتبط اهتمام بريطانيا في تطوير القطاعات الأمنية في الأراضي العربية التابعة لها بطبيعة هيمنتها عليها ، والجدول التالي يُلخص علاقات بريطانيا بكل منطقة من المناطق الأربعة:

إلى الدول العربية، ونمو تأثير القوى الجديدة في المنطقة، استمرت بريطانيا في تعزيز أجندها العسكرية في الشرق الأوسط إبان الحرب العالمية الثانية وفيما بعدها، مما ترك تأثيراً بعيد المدى على تطور القوات المسلحة والأجهزة الاستخباراتية في مستعمراتها السابقة.

وتنقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة أقسام: يتناول القسم الأول دور بريطانيا وأهدافها التي تكمن وراء تطوير الأجهزة الأمنية في كل دولة، بينما

الدولة	نوع الهيمنة البريطانية	سنوات التحكم	إنشاء أو تطوير القوات المسلحة حديثة؟
مصر	تحت الحماية البريطانية المقنعة	1882 - 1914: (ظلت مصر رسمياً تحت السيادة العثمانية)	تم تطويرها
	تحت الحماية	1914 - 1922 (استمر النفوذ البريطاني القوي حتى عام 1952)	
العراق	تحت الانتداب	1921 - 1932 (استمر النفوذ القوي حتى عام 1958)	تم إنشاءها
الأردن	تحت الانتداب	1920 - 1946 (النفوذ البريطاني مستمر)	تم إنشاءها
عمان	لم تكن رسمياً جزءاً من الإمبراطورية.	1891 - 1970 (النفوذ البريطاني مستمر)	تم إنشاءها

جدول 1

الدول قد يؤول لها الحكم الذاتي في خلال فترة محددة.

لم تكن أي من هذه الدول مستعمرات بريطانية في حد ذاتها، ولكن تم فرض الانتداب في العراق والأردن في مناخ استعماري مع توقع أن هذه

مصر

أ. خلفية: لم تكن بريطانيا أول الدول الأوروبية التي مارست السيطرة العسكرية على مصر في التاريخ الحديث، فقد سبقتها حملة نابليون بونابرت قصيرة المدة التي فشلت في تحقيق الطموحات الاستعمارية، ولكنها أدت إلى التدهور الشديد لقوة حكام مصر من المماليك، مما ترك فراغاً ملأه محمد علي في عام 1805. ورغم انسحابهم العسكري ورحيلهم عن مصر، فقد ترك الفرنسيون تأثيراً ثقافياً حقيقياً وروابط اقتصادية. ولسوف نرى في العشرينيات من القرن التاسع عشر محمد علي يعيّن في أكاديمياته العسكرية عدداً من الضباط الفرنسيين المخضرمين، الذين شاركوا في الحروب النابليونية. وفي عام 1825، تم تقديم بعثة عسكرية فرنسية رسمية [McGregor 2006: 79].

وبعد استيلاء الجيش البريطاني على مقاليد الأمور في مصر 1882، قام بفرض نظام "الحماية المقنعة"، واحتل المسؤولون البريطانيون المواقع الهامة في الحكومة المصرية. وفي بداية الحرب العالمية الأولى، أعلنت بريطانيا الحماية الكاملة على مصر لتستبدل بالخدويي المعادي لبريطانيا عمّه. وحصلت مصر على استقلالها في عام 1922 بعد انتفاضات شعبية حاشدة قادها حزب الوفد القومي. ومع هذا، حافظت بريطانيا على تحكمها في قناة السويس والتأثير على الحكم في مصر حتى عام ، حيث عُزل الملك فاروق وتولت

حركة الضباط الأحرار مقاليد الحكم. وفيما بعد، ظهر جمال عبد الناصر كحاكم للجمهورية الجديدة، ثم أرغمت بريطانيا على الانسحاب من السويس في عام 1956.

ب. الأهداف البريطانية على مدى الأعوام السبعين، تغيرت الأهداف البريطانية في مصر؛ حيث كان الحافز المبدئي للتدخل هو محاولة الكولونيل العربي المصري أحمد عرابي انتزاع السلطة من الخديوي التركي الشركسي. وتحركت بريطانيا لحماية حقوقها في امتياز قناة السويس، التي كانت تؤمّن ممرا إلى الهند. بينما شكّل إنتاج مصر من القطن، الذي بلغ نسبة 92% من صادرات مصر في عام 1914، مجالاً آخر لمصالح بريطانيا [Mitchell 1988: 16]. وبفضل الموقع، اكتسبت مصر نفسها أهمية خلال الحرب العالمية الأولى. ومرة أخرى، ظهرت أهمية السويس كمركز للنقل؛ حيث استخدم الحلفاء مصر كنقطة انطلاق لضرب الإمبراطورية العثمانية. واستمرت أهمية مصر الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية من 1940 إلى 1942؛ حيث تصدت القوات البريطانية لهجمات قوى المحور في مصر. وخلال الحرب، جندت بريطانيا بشكل دوري القوات الجوية المصرية بجانب سلاح الجو الملكي كما استخدمت الجيش المصري في بعض الأحيان [McGregor 2006: 232].

ج. دور بريطانيا في أجهزة الأمن: اختلفت مصر في القرن التاسع عشر بشكل ملحوظ من الناحية

الاستعمار، عرضت على فيصل بن الحسين، الذي كان الفرنسيون قد قاموا بنفيه خارج دمشق، عرش العراق في عام 1921. وتحصل العراق على استقلاله في عام 1932، ومع ذلك حافظت بريطانيا على نفوذها في مجالات عدة في الدفاع العراقي عن طريق المعاهدة الثنائية لعام 1930. وفي عام 1941، تولى أربعة جنرالات من المعادين لبريطانيا والمتحالفين مع دول المحور قيادة الحكومة العراقية لفترة قصيرة، وتم الإطاحة بهم من قبل القوات البريطانية، التي قامت فيما بعد بفرض الأحكام العرفية، والاعتقال دون محاكمة، كما مارست الرقابة على الصحافة وحظرت الأحزاب السياسية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية أخذ النفوذ البريطاني في الإقليم في الانحدار بشكل متواصل. وفي عام 1948 جرت محاولة لإعادة التفاوض مرة أخرى بشأن التدخل البريطاني في العراق في ظل تجاهل مشاعر العداء المتنامية ضد بريطانيا من قبل العامة. وأخيراً، في عام 1958، تم الإطاحة بالملكية الهاشمية في انقلاب عسكري وهو ما أدى إلى زوال النفوذ البريطاني المباشر في البلاد على نحو مفاجئ.

ب. الأهداف البريطانية: تضمنت المصالح الإقليمية لبريطانيا في العراق حماية الطرق إلى الهند وإلى حقول النفط في بلاد فارس ومن ثم في العراق، فضلاً عن حماية العديد من القواعد الجوية الاستراتيجية التي وضعت هناك للدفاع عن العراق ضد الغزو وللحفاظ على السلام

الاقتصادية والاجتماعية ومن ناحية التطورات العسكرية عن باقي الولايات العثمانية الأخرى التي خضعت للسيطرة البريطانية بعد ذلك. فلم تكن مصر التي استولت عليها القوات البريطانية ولاية عثمانية بمعنى الكلمة، فلقد حكمها لقرون أسر المماليك المتعاقبة بشكل مستقل، وجاء من بعدهم القائد الألباني محمد علي باشا الذي أنشئ في عهده جيش حديث كبير وسنتت تشريعات ونظم شرطية جديدة. ولذلك، وجدت بريطانيا بنية تحتية أمنية متطورة بالفعل في مصر، ولكنها قامت مع ذلك بإجراء إصلاحات لمؤسسة الجيش وجهاز الشرطة أثناء احتلالها، وفي عام 1886 قامت بإنشاء جهاز جديد لشرطة الاستخبارات، عُرف باسم القسم الخصوصي في القاهرة

[Tollefson 1957:38].

العراق

أ. خلفية: دخلت العراق - التي عرفت مسبقاً ببلاد ما بين النهرين - تحت السيطرة البريطانية تدريجياً في أثناء الحرب العالمية الأولى حيث قامت بريطانيا بانتزاع السلطة من الجيش العثماني. وأعلنت عصبة الأمم الانتداب البريطاني في مؤتمر باريس للسلام عام 1919، الأمر الذي جعل العرب يشعرون بخيبة الأمل وهم الذين كانوا قد دعموا بريطانيا في الثورة العربية على أمل أن ينالوا الاستقلال فيما بعد. ولم تأخذ الحدود العراقية الانسجام العرقي بعين الاعتبار. وبعدها واجهت بريطانيا انتفاضة الأقاليم ذات الأغلبية الشيعية والكرديّة ضد

الانتداب البريطاني بجانب فلسطين، بالرغم من الانفصال الإداري لكتلتا المنطقتين. حيث استنبتت بريطانيا الأردن من المنطقة التي تم اعتبارها وطناً قومياً لليهود نظراً لأنها كانت قيد الانتداب البريطاني. وفي أواخر عام 1920، طالب عبد الله - أخو الملك فيصل حاكم سوريا- بحقه في الأراضي، فنصبتته بريطانيا مؤسساً للإمارة الهاشمية. وغلب الطابع السني على سكان إمارة شرق الأردن مع أقلية مسيحية. وقد تشارك قاطنو شمال الأردن الروابط التجارية والثقافية مع سوريا، بينما كان ألئك الذين يعيشون في جنوب الأردن على صلة مع شبه الجزيرة العربية، وبالتالي فقد رفض العديد من القبائل في المنطقة الحكم المركزي.

وأعلنت إمارة شرق الأردن إمارةً مستقلة في عام 1923 ومع هذا استمرت سلطات الانتداب في التحكم في الشؤون المالية والعسكرية حتى عام 1946 حينما أصبحت الأردن مملكة واستمر التأثير البريطاني على قطاع الأمن حتى عام 1956.

ب. الأهداف البريطانية: لم تكن إمارة شرق الأردن منطقة واعدة من ناحية الموارد الطبيعية، بل غالباً ما اعتبرها القوميون العرب منطقة صغيرة قاحلة، ولكنها مع ذلك وفرت الطرق البرية للدخول للمنطقة الأكثر أهمية ألا وهي العراق. وفي عام 1934، افتتحت شركة نפט العراق خط أنابيب الموصل- حيفا. وكان هذا الخط يجري من خلال أراضي إمارة شرق

الداخلي والأمن بأرخص تكلفة ممكنة [Sluglett 2007: 182]. كما كان لبريطانيا واجب مفترض وهو إعداد العراق للحكم الذاتي، كما أقر أحد مبادئ ودرو ويلسن الأربعة عشر، وبناء القوات المسلحة العراقية كان جانباً مركزياً في طريق عملية بناء الدولة العراقية.

ج. الدور البريطاني في الأجهزة الأمنية: حينما دخلت القوات البريطانية البصرة لأول مرة في عام 1914 وجدوا أن الشرطة العثمانية قد انسحبت فقاموا بنشر قوات شرطة عسكرية بريطانية وهندية. وعندما وصلوا بغداد قاموا بتجنيد قادة محليين لحراسة المدن الأصغر، وشرطة غير نظامية لعمل دوريات في المناطق النائية. وعلاوة على الجيش العراقي - الذي تم إنشاؤه عام 1921 - وكتيبة سلاح الجو الملكي التي منحتها بريطانيا للعراق، لجأت بريطانيا إلى الاستعانة مراراً بالقوى التي يهيمن عليها الأشوريون والمعروفة بقوات الليفي العراقية. وأثار الطموح البريطاني في ممارسة الجيش العراقي دوراً داخلياً صرفاً في حدوث احتكاكات مستمرة بين المسؤولين البريطانيين والعراقيين في ظل المخاوف البريطانية من تعاظم قوة النخبة العسكرية العراقية، وهي المخاوف التي تحققت في عام 1958 عندما قام قادة الجيش بانقلاب عسكري للإطاحة بالحكم الهاشمي.

الأردن

أ. خلفية: أوجدت إمارة شرق الأردن، مثلها مثل العراق، بعد الحرب العالمية الأولى ككيان تحت

والتي خضعت قيادتها للقيادة العليا البريطانية في فلسطين وليس للملك عبد الله. ومع هذا، كافتحت قوات حدود شرق الأردن في التصدي للاضطرابات القبلية؛ وفي عام 1931، أنشأ جون باجوت غلوب دوريات صحراء الجيش العربي. وسرعان ما أنشأت بعدها قوات الصحراء الممكنة. واستُخدمت قوات حدود شرقي الأردن والجيش العربي خارجياً في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتميز أداء الجيش العربي على وجه الخصوص تحت قيادة غلوب باشا في العراق وسوريا عام 1941. وغالباً ما استُخدمت قوات حدود شرقي الأردن في حراسة خط أنابيب البترول العراقي في الصحراء مؤمنة بذلك حراسة مؤن النفط التي تحتاجها القوات البريطانية. وحينما تم تسريح قوات حدود شرقي الأردن في نهاية الأمر عام 1948، انضم الكثير من أفرادها إلى الجيش العربي.

عُمان

أ. خليفة: تختلف عُمان من الناحية التاريخية والثقافية عن البلاد التي تم مناقشتها من قبل؛ حيث لم تكن أبداً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، كما لم تخضع للحماية البريطانية بشكل رسمي. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، منحت الاتفاقيات التجارية العسكرية البريطانية مع سلطنة عُمان بريطانيا نفوذاً آخذاً في التزايد في الدفاع العماني. وسيطرت القوات البريطانية على المناطق الساحلية التي تحكمها قبيلة "البوسيد" ضد التهديدات الداخلية؛ حيث تنافست مجموعة

الأردن إلى أراضي الانتداب البريطاني في فلسطين، وهكذا اكتسبت إمارة شرق الأردن مزيداً من الأهمية. ومع ذلك اعتبر السياسيون البريطانيون الأردن منطقة عازلة لفلسطين أكثر من كونها منطقة ذات قيمة في حد ذاتها في هذا الصدد [Wilson 1987: 71]. ولهذا اهتمت بريطانيا بتطوير الأجهزة الأمنية الأردنية على نحو حقيقي بما يمكنها من قمع المعارضة القبلية الداخلية وصد الغزوات الخارجية.

ج. دور بريطانيا في الأجهزة الأمنية: قامت بريطانيا بإنشاء الأجهزة الأمنية الأردنية من العدم. ففي عام 1920، لم يكن قد تبقى في الأردن سوى مجموعة صغيرة من رجال الشرطة منذ الحقبة العثمانية الفترة القصيرة لحكم فيصل لسوريا [Vatikiotis 1967: 57]. وخصصت بريطانيا سرباً من سلاح الجو الملكي وشركة للعربات المدرعة للأردن لتساعدوا في مجال الدفاع؛ وفي عام 1921، أحضر عبد الله ما يقارب مائتي جندي مشاه وأنشأ قوات حرس محلية (الدرك) وقوات من الجنود الاحتياط للدرك وكتيبة مشاه وكتيبة من الهجانة، وهم من شكلوا حراسة خاصة له. ولكن لم تتخذ القوات المسلحة للدولة الجديدة الشكل الحقيقي إلا في عام 1923، حين جاء ضابط بريطاني يدعي الكابتن بيك ودمج قوات الشرطة والجيش فيما عُرف لاحقاً بالفيلق العربي. وتم استبدال دور الجيش العربي في الدفاع عن حدود إمارة شرق الأردن في عام 1926 حينما تم إنشاء قوات حدود شرقي الأردن

في أثناء الحرب العالمية الثانية. إلى ذلك، فقد مثلت احتمالية كسب امتيازات النفط حافزاً إضافياً لبريطانيا.

دور بريطانيا في الأجهزة الأمنية: بوصفها دولة بحرية كبيرة، امتلكت سلطنة عُمان تقاليد بحرية قوية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومع ذلك لم تمتلك السلطنة أي قوة عسكرية دائمة في القرن التاسع عشر. وبدلاً لذلك اعتمدت السلطنة على العساكر أو قوات الليفي (قوات المجندين) التي يتم تجنيدها من أفراد القبائل المؤيدة لها. وحينما ثبت عدم كفاية هذه التعزيزات، حاول السلطان أن ينشئ قوات لحماية العاصمة، ولكن هذا الشكل من القوات في 1895 أثبت فشله، مما اضطر الحكومة البريطانية في الهند إلى حماية منطقة مسقط - مطرح. وبناءً على هذا تم إرسال بعثات من القوات الهندية إلى مسقط للدفاع عنها في عام 1913. وفي عام 1921، وبناءً على توصيات الحكومة البريطانية في الهند تم تأسيس قوات فيلق مسقط، وهي قوة عسكرية صغيرة الحجم، لحماية المنشآت الهامة وطريق مسقط- مطرح.

وتم تأسيس أول جيش عُماني قوي ودائم في الخمسينات من القرن العشرين، وكان مرتبطاً بشكل مباشر بالمصالح البريطانية النفطية في شبه الجزيرة. ومولت شركة البترول المسماة بالشركة البريطانية لتنمية نفط عُمان تأسيس قوات مسقط وعُمان الميدانية بغية مواجهة هجمات قوات الإمامة والقوات السعودية في البريمي. وفي ذات

من الأئمة على الدعم القبلي وهددت النظام الساحلي بشكل دوري. واستتبقت معاهدة بريطانيا - مسقط، في عام 1891، تعهداً من جانب السلطان ألا يتم التخلي عن أي أراضي لأي قوى ثالثة، وهكذا عملت بريطانيا على تعزيز القدرات العسكرية للسلطنة طيلة القرن العشرين. وفي عام 1950، أمنت بريطانيا السلطنة ضد القبائل الداخلية والسعودية في إطار التنافس حول امتيازات النفط، وفي الستينات والسبعينات حاربت القوات البريطانية إلى جانب السلطنة لقمع ثورة ظفار. وقامت بريطانيا بسحب الأغلبية الساحقة من قواتها وقواعدها المسلحة في الشرق الأوسط في عام 1970، وفي عام 1977 أعادت قاعدتي صلالة ومصيرة الجويتين إلى الحكومة العمانية، لتنتهي بذلك حقبة 'الإمبراطورية غير الرسمية'.

المصالح البريطانية في عمان: كأى مكان آخر، تطورت المصالح البريطانية في عُمان بشكل جوهري. فحتى أوائل القرن العشرين، هدفت تحالفات بريطانيا مع عُمان إلى الحفاظ على السيادة البريطانية على طول الساحل العربي وتوفير محطة في الطريق إلى الهند. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، كان تأمين طريق نقل النفط هو الأمر الذي حظي بالاهتمام الرئيسي. وبعد الحرب أصبحت عُمان أكثر أهمية بوصفها مركزاً للاتصالات الهاتفية وكجزء من الطريق الجوي للجنوب العربي للإمبراطورية؛ حيث تم بناء قواعد جوية جديدة بها اكتسبت أهمية بالغة

القسم الثاني- الاستراتيجيات

كقوى استعمارية، عُرف عن بريطانيا مواصلتها لاستراتيجيات بعينها من أجل الحفاظ على البلدان التابعة لها في نطاق السيطرة بأقل تكلفة ما أمكنها ذلك. وتم تصميم بعض هذه الاستراتيجيات في البداية في الهند وأيرلندا الشمالية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1. الاستمرار في استراتيجية اللمسة الخفيفة على الأرض.
 2. تقليل التحديات من قبل الفاعلين المحليين إلي الحد الأدنى، من خلال:
 - أ) الحد من قدرات وصلاحيات الجيش.
 - ب) تعزيز اعتمادية أجهزة الأمن.
 - ت) إتباع سياسة 'فرق تسد'.
 - ث) الحفاظ على شبكة من المخبزين للحصول على المعلومات حول الشائعات والشكوك.
 3. إصلاح الأجهزة الأمنية و/أو إضفاء الصبغة المهنية عليها من أجل تمكينها من الحكم الذاتي في النهاية.
- وما يمكن أن نستخلصه على الفور أن هذه الاستراتيجيات لم تعمل جميعاً على نحو متكامل، بل كثيراً ما كانت هناك الأجنادات والشخصيات والآليات البيروقراطية تتنافس فيما بينها أكثر مما تتعاون. وتتجلى بعض هذه المنهجيات أو كلها، في كل حالة من الحالات المدروسة، فيما يختص بتطوير الجيش والأجهزة الأمنية والاستخباراتية، ولكن ما يتباين بشكل واسع من حالة لأخرى هو

الوقت، تم تأسيس قوات *الباطنة* التي تقودها بريطانيا أيضاً. وفيما بين عامي 1953 و1956 ازدادت القوة العسكرية للسلطنة من 300 جندي إلى 1100 [Peterson 2007: 64].

وفي أواخر الخمسينات من القرن العشرين قام دايفيد سمايلي - الكولونيل في الجيش البريطاني - بإعادة تنظيم القوات المسلحة من أجل بناء القوات المسلحة لسلطنة عُمان. وتم نشر القوات المسلحة العُمانية لمواجهة التمرد في الجبل الأخضر في عام 1958 وفي ولاية ظفار في الستينيات من القرن العشرين. وأشرف الضباط البريطانيون على جوانب الحرب بنفسهم [Cheney 19]، كما تم إنشاء أول جهاز استخبارات عُماني على الطريقة الأوربية في عام 1959.

وحتى مع انحدار التدخل العسكري البريطاني المباشر في عُمان بشكل شديد، فإن ثوابت تأثيره على كل مستويات الأجهزة الأمنية لا تزال باقية. وفي عام 1970 تم الإطاحة بالسلطان سعيد من قبل نجله المتعلم في ساندهورست السلطان قابوس بن سعيد. وحتى عام 1992 كان الإشراف والتوجيه على المستويات العليا يتم بواسطة وكلاء بريطانيين وضباط سابقين بالجيش. كما كانت التقارير العليا للسلطنة تكتب باللغة الإنجليزية وليس اللغة العربية [Eickelman & Dennison 1994: 1/25].

إعادة التنظيم والتدريب، تاركين هذه المهمة لقوة
مصرية لها سيادة. وبناءً عليه، تم فصل المئات
من رجال الشرطة الألباني والأتراك على الفور
في الإسكندرية [Tollefson 1951: 3-4].

وبالرغم من ذلك، كان لبعض المقترحات واسعة
النطاق التي قدمها المسؤولون البريطانيون مثل
كليفورد لويد (المفتش العام على إصلاحات
وزارة الداخلية منذ 1883 وحتى 1884) تأثير
عكسي؛ حيث زودت من التواجد البريطاني في
قوات الأمن. وفي الوقت ذاته، اتبع إيفيلين
بارينك، القنصل البريطاني العام في مصر بين
عام 1883 وعام 1907، خطأً من الإصلاحات
تعارض دائماً مع طموحات رئاسة الوزراء
البريطانية. ويكتب روجر أوين:

"إن أفعال بارينك وتبريراته ... قد
ساعدت في وضع مصر على طريق لم
تكن نهايته المنطقية هي الحكم الذاتي بل
ضمها لبريطانيا، وبمعنى آخر فإن البلد
سوف تخضع إلى العملية الاستعمارية
المألوفة التي كلما تم تطبيق إصلاحات
فيه، كلما زاد الاعتقاد بضرورة تحقيق
المزيد من الإصلاحات، وكلما أصبحت
هذه الإصلاحات أكثر اتساعاً، كلما آمن
بارينك والبريطانيون بأنه سيتم إعدامهم
فقط على يد أشخاص أوروبيين"
[Owen 2004: 233].

المصلحة البريطانية والديناميكيات الداخلية لكل
حالة، وبهذا تم توظيف هذه الاستراتيجيات
بأشكال مختلفة للغاية.

1. استراتيجية "اللمسة الخفيفة":

لقد كانت السياسات الاستعمارية لبريطانيا،
وخاصة في العشرينات من القرن العشرين، التي
تدير المناطق التابعة لها من خلال هيكلية إدارية
للعاملين، في تناقض مع سياسات الفرنسيين التي
ترتكز على طريقة الإدارة المباشرة [Crowdor
1964]. وعززت هذه الاستراتيجية أشكالاً غير
مباشرة من السيطرة البريطانية، وقد تم تصميمها
لخفض التكلفة والإبقاء على وجود غير ظاهر
للقوات البريطانية بما لا يشجع المقاومة. وتُعد
المعاملة البريطانية للسودان مثلاً على ذلك حيث
قامت بريطانيا طوال مدة سيطرتها على مصر
بترك مسؤولية السودان في يد حفنة ضئيلة من
الرجال - كلهم تقريباً من خريجي أكسبريدج
[McGregor 2006: 199].

وفي مصر، كان مبدأ 'اللمسة الخفيفة' هو التوجه
المفضل لحكومة غلادستون [Mowat 1973:
116]. ففي مستهل الأمور، رأى اللورد دوفرين،
السفير البريطاني للإمبراطورية العثمانية، أنه
لا بد أن يأخذ المسؤولون البريطانيون أدواراً
استثنائية في الوزارات الأساسية فيما عرف بـ
"الحماية المقنعة". وأراد دوفرين، الذي كان يدعم
استخدام رجال الشرطة الأوروبيين في الأحياء
التي يعيش فيها الأوروبيين في الغالب، أن
يتراجع الضباط الأوروبيين بعد المساعدة في

السابقين لمساعدة الجيش العُماني في الخمسينيات من القرن العشرين ولعب الجيش البريطاني دوراً أساسياً في سحق ثورة ظفار.

وبشكل عام، يبدو أنه بالرغم من أن نية بريطانيا هي التقليل من تدخلها الفعلي/المادي، فلم يكن هذا دائماً سهلاً، وكما علق جون داروين:

...لم يكن الشرق الأوسط محمية بعيدة ليتم حكمها بموارد محدودة وليتم احتلالها بواسطة مجندين محليين من ذوي الرتب الدنيا، ولكن كان بيئة استثنائية مليئة بالضغط، ومن الصعب الانتصار الإمبراطوري فيه، كما اكتشف كل غزاة العالم منذ الإسكندر.

[Darwin 1999: 160].

ب. تقليل التحديات من خلال الفاعلين المحليين إلى الحد الأدنى

تطلب مبدأ "اللمسة الخفيفة" الاعتماد على أن يكون أغلبية فريق العمل من المحليين، ولكن حيث أن القوة البريطانية اعتمدت في الشرق الأوسط على الإكراه أكثر من الإقناع، فإن المسؤولين البريطانيين لم يستطيعوا تحمل المسؤولين تنامي قوة الأجهزة المحلية لدرجة قد تجعلها ترفض الحكم البريطاني الخفي. وكنتيجة لذلك استخدموا استراتيجيات عدة للسيطرة على هذا التهديد.

(أ) الحد من قدرات الجيش: لقد احتاجت

قوات الأمن من ناحية لأن تكون قوية بشكل كافي

في العراق، تبين على الفور أن الحكم البريطاني المباشر كان كارثياً وذا تكاليف باهظة مع طلب أكثر من 100000 جندي لقمع التمرد الكردي والشيعي السريع الانتشار الذي اندلع في عام 1920 [Terry 5: 2008]. وفي مؤتمر القاهرة، تقرر جمع أربعة كتائب من الجيش العراقي لتسمح بانسحاب أعداد كبيرة من القوات البريطانية [Terry 2008: 35]. ولم يستلم الجيش العراقي المسؤولية كاملة في 1928 كما هو متوقع، ولكن نمت قدراته بالتدريج. كما خصصت بريطانيا كتيبة من سلاح الجو الملكي للدفاع عن العراق [Slugglet 2007: 182]؛ وطوال العشرينيات من القرن العشرين اتبعت بريطانيا نظام الهيمنة الجوية، غير المعروف في ذلك الوقت، والتي تم من خلاله استمر قصف مراكز المقاومة حتى استسلمت. ومثل هذا جزءاً من استراتيجية اللمسة الخفيفة بمعنى أنهم خفضوا من التكاليف ومن القوة العددية للجيش بشكل كبير، ولكنها كانت سياسة فجة عززت الفجوة الواسعة بين قوات الاحتلال والمحليين.

وفي كل من الأردن وعُمان، كان التواجد البريطاني في القوات المسلحة ضئيلاً في البداية، ومقصوراً في الأغلب على رتب الضباط العليا والوظائف التدريبية. وبعد استقلال الأردن، ومع توسع الفيلق العربي على نطاق واسع، رفضت الحكومة البريطانية إعارة عدد كبير من الضباط البريطانيين؛ بينما على العكس من ذلك، تم نشر عدد كبير من الضباط البريطانيين والضباط

[123]. وبالرغم من النوايا البريطانية الرامية إلى حصر الجيش المصري في المهام الداخلية فقط، كان الاحتياج لقمع الثورة المهدية في السودان مبرراً لإعادة تدريب الجيش المصري ومضاعفة أفرادهِ إلى ما يعادل ثلاثة أضعاف **[McGregor 2006: 193]**.

وأثناء تكوين الجيش في العراق، رغبت الملكية في أن يكون تعداد الجيش 6000 فرد ولكن بريطانيا رفضاً أن يزيد تعداد الجيش عن 4500 فرد كحد أقصى **[Batatu 1979: 90]**. وبعد الاستقلال حدث توسع فوري في الجيش واعتمدت الحكومة العراقية نظام التجنيد الوطني في عام 1934. ولكن بريطانيا قلصت من جديد حجم قوات الجيش العراقي في عام 1941 عندما تدخلت لإسقاط 'المربع الذهبي' لجنرالات الجيش أثناء الحرب العالمية الثانية وانخفض العدد خلال الفترة من 1940 إلى 1944 من 43400 إلى 28000، بالرغم من أن ذلك بدأ مرتبطاً بالتهاون في تطبيق قانون التجنيد الإلزامي **[Silverfarb 1994: 93]**.

لقد كان الجيشان العماني والأردني مختلفين، إلا أن بريطانيا قامت بدعم الحكام في الحالتين ومن ثم عززت من نمو القوات المسلحة؛ ففي عمان، بين عام 1921 و1953، تكونت قوات فيلق مسقط من مئات قليلة من الرجال فقط، واقتصر الغرض منهم على الحفاظ على أمن أجهزة الحكومة ومقر إقامة السلطان وهو ما خدم في البداية المصالح البريطانية من خلال تأمين

للسيطرة على المعارضة الداخلية في البلاد، ومن ناحية أخرى مثلت قوات الجيش، بصفتها من الكيانات العسكرية ذات التسليح الثقيل، التهديد الأبرز للحكم البريطاني. وكان هذا هو الحال بالأخص في مصر والعراق حيث اكتسبت التعبيرات المناهضة للاستعمار وجوداً قوياً داخل المؤسسة العسكرية. وقامت بريطانيا بتعقب قوة المؤسسات العسكرية في الدول قيد الانتداب/الحماية بعدة طرق؛ فقصرت دور هذه المؤسسات على الصعيد الداخلي، كلما أمكنها ذلك، مما انعكس على فاعليتها في القتال. وفي الواقع، تم استخدام كلا من الجيش المصري والأردني في صراعات إقليمية؛ وهو ما حدث في مصر أثناء التدخل طويل المدى في السودان وكذلك خلال الحرب العالمية الأولى؛ وفي الأردن أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب العربية الإسرائيلية في 1948، ومع هذا رفض البريطانيون عروض الحكومة العراقية المتكررة في وضع خدمات جيشها تحت تصرفها في العمليات الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية.

في أغلب الأحوال عملت بريطانيا جاهدة للحد من حجم الجيوش؛ وبالأخص في حالات عدم ثقتها في نوايا تلك الجيوش، كما هو الحال في كل من مصر والعراق. وبالرغم من ذلك، لم يكن هذا التكتيك دائماً ممكناً؛ فمثلاً في مصر كانت أول حركة لتقليص حجم الجيش المصري في عام 1882، الذي شارك في ثورة عرابي، إلى 6000 جندي **[Mansfield 1971:**

أفضل من الجيش. ولكن ذلك كان سلاحا ذا حدين، إذ أن ولاء الشرطة كان للأهل وذوي القربى. وأشارت جيل كريستال إلى أن بريطانيا، مثل فرنسا، مالت لدعم ثلاثة أنواع من قوات الشرطة:

"...جيش له مهام شرطية جوهرية على الصعيد الداخلي، وشرطة حضرية مهمة بالجريمة والاضطرابات المدنية، وشرطة/درك ريفية تكلف أحيانا بفض الاضطرابات المدنية وتساعد في بعض الأحيان قوة ريفية منتدبة شبة خاصة." [Crystal 2001: 472].

وفي العموم، كان هذا هو النموذج المتبع في مصر، حيث تم استخدام الجيش، والشرطة الحضرية، والدرك في السيطرة على المعارضة والتحقيق في الجرائم الجنائية. إضافة إلى ذلك، اعتمد البريطانيون بشكل كبير على نظام *الغفير* المعمول به من قبل في رصد المجتمعات الحضرية وعمل دوريات بها. وبنهاية الحرب العالمية الأولى، كان تقدير عدد الغفر في مصر 50000 غفير [Thomas 2008: 39]. وتم اختيارهم من قراهم المحلية ولم تكن كلفة استخدامهم عالية، ولكنهم كانوا عرضة كذلك للفساد والمحسوبية. وخلال الأعوام الأولى للاحتلال، حاول المسؤولون البريطانيون إضفاء شكل مدني - على عكس الجيش - على شرطة الدرك والشرطة الحضرية، ولكن الشكل الذي هيمن في النهاية كان نموذج الشرطة الأيرلندية

وصول بحري غير متقطع. بيد أن اكتشاف النفط في عُمان بدّل من طبيعة المصالح البريطانية وهو ما تطلب بناء قوة أكثر صلابة تستطيع أن تخدم التمرد في المناطق الداخلية. أما في الأردن، فشاطرت بريطانيا طموحات الأمير عبد الله في وضع القبائل تحت سيطرة الدولة واستخدام الجيش العربي كأداة رئيسية لهذا الغرض.

وكان تفويض جودة وكمية الإمداد بالسلاح للجيش آلية أخرى للسيطرة عليه والتي ارتبطت في الكثير من الأحيان بالقدرات المالية البريطانية. ويمكن رؤية هذا بوضوح م في حالة الجيش العراقي في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين عندما رفض المكتب الحربي الإفراج عن الدبابات والطائرات الحديثة للعراق خوفاً من سيطرة عسكرية من جديد؛ ومن ثم، قاموا بالحد من قدرات الجيش في الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1948 [Silverfarb 1994: 101].

وفي النهاية، حتى في ظل تقييد دور الجيوش بقدر المستطاع في قمع المعارضة الداخلية، حاولت بريطانيا في بعض الأحيان أن تستخدم الشرطة بدلاً من الجيش حتى وإن كان هذا يعني تحويل الجنود إلى رجال شرطة. وكان هناك العديد من الفوائد لمثل هذه السياسة؛ فأولاً، كانت الشرطة أقل تسليحاً من الجيش، ومن ثم أقل تكلفة وخطورة على السلطة البريطانية، وثانياً، مثلت الشرطة عرضاً أقل وضوحاً للقوة، وثالثاً مالت الشرطة إلى يكون لها علاقات أوثق مع المجتمع المحلي، فكانت بالتالي مصادر للاستخبارات

الملكية العسكرية. ويشير هارولد تولفسون أنه:

"...بينما تلاشى الخوف من الجيش المنظم وتمرد الشرطة، نظر البريطانيون إلى عسكرة القوة الشرطة بوصفها أمراً اقتصادياً ومفيداً في قمع المعارضة السياسية الحقيقية أو المفترضة."

[Tollefson 1951: 11]

وزادت هذه الضبابية في الأدوار المدنية والعسكرية عندما كانت الإصلاحات الإضافية للشرطة المصرية في ثمانينيات القرن التاسع عشر تعني أن يقتصر تكوين الشرطة الحضرية على الجنود السابقين.

وفي الأماكن الأخرى، خفتت حدة الانقسام فيما بين أجهزة الدولة القمعية العسكرية والمدنية؛ ففي الأردن على سبيل المثال، خدم الجيش العربي كهيئة شرطة داخلية خلال الفترة الأخيرة من العشرينيات من القرن العشرين، عندما حلت محله قوات حدود شرقي الأردن. وكانت الشرطة والدرك مرتبطين بالجيش حتى الخمسينيات من القرن العشرين وتحت إمرة وزارة الدفاع وليس وزارة الداخلية وفي الواقع كان رفض غلوب باشا التخلي عن القيادة العامة للشرطة أحد أسباب إقالته في نهاية المطاف.

(ب) تعزيز اعتمادية أجهزة الأمن:

استخدم مسؤولو الاحتلال كلا من الأساليب الرسمية وغير الرسمية للحفاظ على تأثيرهم على أجهزة الأمن حيث نصت المعاهدات الثنائية

الرسمية للدفاع على التزام الدول بشراء الأسلحة البريطانية، وتعيين المستشارين البريطانيين وعلى إرسال ضباطهم إلى المعاهد البريطانية للحصول على تدريب أكثر، بينما على الصعيد غير الرسمي اعتمدت بريطانيا بكثافة على التعليم لغرس قيم ثقافية في مجندي أجهزة الأمن. ففي الأردن، أنشأ جون باجوت غلوب قائد الفيلق العربي فرعاً تعليمياً للجيش أدار المدارس التي يتم تجنيد ضباط الجيش العربي منها. ويشير غلوب إلى أنه:

"بمرور الوقت، أصبحت الحاجة إلى تخريج طلاب من الضباط العرب، ومحترفين مبتدئين، وضباط صف من مدرسة الجيش العربي أكثر إلحاحاً. ولكن المدارس الحكومية كانت مشبعة بالسياسة وكان الكثير من المدرسين بها من الشيوعيين. وبذلت كل الجهود الممكنة في مدارس الجيش العربي لتلقي الأبناء عقيدة واحدة وصريحة ألا وهي: خدمة الملك والوطن، والواجب، والتضحية والدين." [Glubb 1957: 263]

وفي العراق، مثل إضفاء الصبغة البريطانية إشكالية. وتم افتتاح الأكاديمية العسكرية في عام 1921، ووظفت عشرين مدرساً، منهم خمسة عشر بريطانيا ممن درسوا العقيدة العسكرية البريطانية [al-Marashi & Salama 2008: 27]. ولكن في الوقت ذاته، كان المدرسون العرب يتصدون لتلك الجهود من

خططه نظراً للمعارضة المصرية.

(ج) إتباع سياسة فرق تسد: اتبع كل من القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية سياسات "فرق تسد" من خلال تفضيل مجموعة عرقية أو دينية بعينها – في العادة ما تكون أقلية – على غيرها والحفاظ عليها في النخبة الحاكمة والمراتب العليا في أجهزة الأمن. وقد ساعد هذا النوع من التفضيل (لفترة محدودة) في توحيد القوى الوطنية المعادية للاستعمار. وقد استخدمت هذه السياسة في جميع الحالات المدروسة تقريباً. وبالرغم من ذلك، لم يكن الأمر ببساطة مجرد اختيار إحدى المجموعات أو دعمها؛ حيث كثيراً ما اضطرَّ المسؤولون البريطانيون إلى القيام بممارسات تلاعبية معقدة من أجل الحفاظ على هيمنتهم.

وفي مصر، ورث البريطانيون تركة نظام حكم كان قائماً لفترة طويلة وسيطر عليه النخبة التركية الشركسية. وأشعلت ثورة عرابي المصرية العربية شرارة التدخل البريطاني العسكري، ولكن بريطانيا آثرت بعد وصولها إلى مصر، الاستمرار في دعم بنية النظم القائمة بدلاً من السيطرة المباشرة على المناصب الرفيعة في الوزارات الأساسية. وبالرغم من ذلك، شن المسؤولون البريطانيون معركة طويلة للحد من سلطات المديرين (حكام المقاطعات) – الذين كانوا تقليدياً أتراكاً شراكسة - فيما يتعلق بالشرطة المصرية وذلك في وزارتي الداخلية والعدل. فعلى سبيل المثال، في عام 1884، حاول كليفورد لويد وكيل وزارة الخارجية

خلال ترسيخ التوجه المعادي لبريطانيا. وساعد في ذلك ساطع الحصري، السوري المولد الذي تتلمذ على يد النظام العثماني، والذي لحق بالملك فيصل إلى لعراق، وهو من عزز، وبوصفه مديراً عاماً للتعليم منذ 1923 وحتى 1927، الروح العسكرية في نظام التعليم العراقي، إيماناً منه بأن:

" الجيش كان يخدم كعامل أساسي في تعزيز التواصل الاجتماعي من خلال إعلاء قيمة المواطن-الجندي فوق أي مصالح عرقية أو طائفية. [al-
Marashi & Salama:26]

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين، استمر خليفته، سامي شوكت، في تعزيز المشاعر المعادية لبريطانيا من خلال مشاعر القومية العربية.

وعانت بريطانيا من مشاكل أكبر من ذلك بكثير في نشر القيم البريطانية في جهاز الشرطة وبالأخص تلك العاملة في المناطق الريفية مثل الغفر المصريين. وكانت الشرطة بطبيعتها أكثر عرضة للتقاليد المجتمعية من الجيش؛ ومن ثم، كان على الضباط البريطانيين جهداً للهيمنة على وزارتي العدل والداخلية نتيجة لعدم تفهمهم لآليات عملهما الدقيقة. وفي عام 1890، حاول السير جون سكوت، مستشار وزارة العدل، تنفيذ طموحه في إصلاح الوزارة بتغيير النظام القانوني في مصر من النموذج الفرنسي إلى النموذج الإنجليزي ولكنه اضطر إلى التخلي عن

البريطانية تقديم مجموعة من الإصلاحات التي تشمل تبعية الشرطة المباشرة لمحقيقي الشرطة بدلاً من *المديرين* ووضع السجون تحت سيطرة مأموري السجون بدلاً منهم. كما رغب في تقديم غير الأتراك الشراكسة لمنصب *المدير* واعترض الوزير نوبار باشا، الذي كان هو نفسه تركياً شركسياً، على هذا وتمت إقالة لويد [Tollefson 1951: 16]، ولكن المعركة بين *المديرين* والمسؤولين البريطانيين استمرت من أجل تعزيز سيطرة مركزية أكبر في التسعينيات من القرن التاسع عشر.

وفي العراق، قبل البريطانيين بأن تتكون النخبة الحاكمة كلها من حاشية الملك فيصل والمكونة من العثمانيين والأشراف ذوي الأغلبية السنية، استمراراً لإقصاء الشيعة من السلطة السياسية. وكان غالبية المسؤولين الكبار في الجيش العربي في الغالب من الطبقات السنية الحضرية، ولكن ذلك كان يعني أن التحدي المباشر والأكبر في مواجهة الهيمنة البريطانية تمثل في هذه المجموعة. وكما فعل المستعمرون الفرنسيون في شمال أفريقيا، كسب المسؤولون البريطانيون رهاناتهم من خلال التحايل على الهياكل الحكومية الرسمية بالعراق للقيام بصفقات مع قادة القبائل في المناطق الريفية – التي هي في الأغلب من السنة ولكن بينها شيعة وأكراد. لقد حرم ذلك الحكومة المركزية من فرض سيطرتها المطلقة، ووفر أسلوباً اقتصادياً لتحقيق الاستقرار للمناطق الريفية التي لم يستطع البريطانيون

السيطرة المباشرة عليها. وفي العشرينيات من القرن العشرين، عندما حاول وزير الدفاع العراقي اعتماد التجنيد الوطني كأداة لدمج الطوائف العراقية المختلفة في البلاد وفرض الشعور بالموطنة، رفض البريطانيون هذا المقترح خوفاً من أن التجنيد قد يضع القبائل تحت سيطرة النخبة السنية الحضرية [al-Marashi & Salama: 24]. ومن المدهش، أن هذا الموقف يتعارض مع الموقف البريطاني في عُمان في الستينيات من نفس القرن: حيث فضل السلطان نفسه إرضاء زعماء القبائل في المناطق التي لا تستطيع الدولة الوصول إليها وقال لمستشاريه البريطانيين أنه "إذا كان قادة عُمان الصغار [أي قادة القبائل] على ما يرام، فإن عُمان ستكون على ما يرام" [Owtram 121]؛ ولكن بريطانيا لم تقبل في عمان تلك الأشكال غير المباشرة للحكم، حيث كان ثمة حاجة إلى الوصول إلى المناطق الداخلية العمانية؛ وبالتالي كان لا بد من تطوير قوات مسلحة خاصة بالسلطان.

ويتجلى أبرز مثال على منهجية "فرق تسد" في داخل جهاز الأمن في العراق الذي لم يشمل سنيين أو شيعة أو أكرادا ولكنه شمل الأقلية الأشورية المسيحية. وحتى انسحابهم الكامل من العراق في 1955، كان البريطانيون يرفدون جنودهم والجنود البريطانيين-الهنود وقوات الدرك بقوات *الليفي العراقيين*، المكونة في الغالب من القوات العراقية الأشورية والتي

الشهير بكر صدقي مذبحه الـ 300 آشوري في سميل؛ وقد حظيت بموافقة الجماهير الشعبية التي اعتبرتها دليلاً على أن الجيش العراقي بدأ في "التخلص من شبح الهيمنة البريطانية" [al-

.Marashi & Salama 2008: 32]

وعلى عكس الجيش العراقي ، قامت قوات الليفي بدور فعّال في الحرب العالمية الثانية؛ فكان نصرهم الأبرز ضد قوات المحور في قاعدة الحبانية الجوية في عام 1941 في العراق. وبعد هذا الانتصار تم إرسال جزء من القوات للقتال في جميع أنحاء أوروبا ولحراسة القواعد الجوية والمنشآت النفطية في منطقة الشرق الأوسط [Solomon 1997]. وبالرغم من تقليص عددهم بشكل ملحوظ، فإنها ظلت تعمل لسلاح الجو الملكي البريطاني حتى تم حلها في عام 1955.

وفي عُمان، كانت القاعدة الجغرافية لمؤيدي السلطان قبل الخمسينيات من القرن العشرين ضعيفة جداً؛ ومن ثم، لم يكن هناك داعٍ لتطبيق مبدأ فرق تسد، وبدلاً من ذلك تم استيراد مرتزقة أو عناصر متعاونة من الخارج وتعتمد كليةً على الوصاية البريطانية. وقد أُسست قوات فيلق مسقط في البداية من المرتزقة الأجانب من البلوشية والمرتزقة من السود الأفارقة. وفي الخمسينيات من القرن العشرين، تم استبدال قوات ظفار، الصغيرة التي كانت تتكون من رجال قبائل جبالي بفوج البلوشية الجنوبية التي قادها البريطانيون وكان رجالها من الباكستانيين.

تكونت قبل تكوين الجيش في أغسطس 1919. وترجع أصول هذه القوات إلى الحرب العالمية الأولى عندما جُند الأكراد والعرب والأتراك في الكشافة المحلية. وبانتهاء الحرب، بلغ عددهم تقريباً 4500؛ ولقد تم الإعلان في مؤتمر القاهرة في عام 1921 أن:

"مهمة قوات الليفي العراقية هي... التخفيف من العبء الواقع على كاهل القوات البريطانية والهندية في العراق، وأن تحكم سيطرتها على ولاية الموصل وكرديستان، التي كان يشغلها الحامي العسكري للإمبراطورية، وفي العموم أن يسدوا الفراغ حتى يأتي الوقت ليصبح فيه الجيش الوطني العراقي مدرباً لأخذ هذه المهام". [Browne 1932].

وبعد بناء الجيش العراقي، تم نقل الكثير من العرب الذين خدموا في قوات الليفي وتم تعيين الأثوريين في أماكنهم. وفي عام 1929، أثارت قوات الليفي الأثورية الاستياء بين الجيش العراقي والكثير من الجماهير العربية الذين اعتقدوا - ليس من دون مبرر - أن بريطانيا فضلت قوات الليفي واستخدمتهم في قمع المتمردين والقيام بالأنشطة الشرطية لتجنب تقوية الجيش العراقي. ولذلك أخرجت الحكومة العراقية هذه القوات من الخدمة بعد الاستقلال في عام 1933؛ بيد أن أغلب أعضائها استمر في العمل مباشرة لصالح قواعد سلاح الجو الملكي في العراق. وفي هذا السياق، دبر العقيد العراقي

من البدو كآلية لدمجهم في جهاز الدولة.

(د) تطوير شبكة من المخبرين للحصول على المعلومات حول الشائعات والشكوك: في ضوء السيطرة البريطانية الهشة على الولايات التي تقع تحت انتدابها وحمايتها، أصبح الاحتفاظ بشبكة من المخبرين في جميع أنحاء الأراضي أمراً ضرورياً للغاية من أجل استباق مصادر التهديدات الناشئة. ولم يكن هناك نموذج واحد للهيكل الأولي لجمع المعلومات الاستخباراتية في الشرق الأوسط التي تأثرت بمزيج من الوضع السياسي القائم والعوامل الجغرافية والقدرات المادية. ومع ذلك، كان الهدف الأساسي لهذه الوكالات والشبكات المتنوعة والقاسم المشترك بينها هو تعزيز سلطة الدولة و/أو الحكم البريطاني بدلاً من الكشف عن المخاطر التي تواجه الصالح العام؛ فكثيراً ما اختلقت محاكمة السلوك الإجرامي مع قمع المعارضة السياسية التي تهدد السلطة البريطانية.

ففي مصر، قبيل الحرب العالمية الأولى، تكونت العناصر الاستخباراتية في العادة من سلسلة من شرطة المناطق الحضرية ممن يقومون بأعداد تقارير تتعلق بالنشاطات السياسية الخطيرة بالإضافة إلى الدرك أو الغفر في المحافظات وضباط المخابرات العسكرية في المناطق الريفية. وفي عام 1886، تم إنشاء القسم الخاص، البوليس السري الأول، في القاهرة [Tollefson 1951: 38]. ومع ذلك، في التسعينيات من نفس القرن، لجأت رئاسة الوزراء

[Cheney] وحتى في الستينيات من نفس القرن، دُعمت مؤسسة الاستخبارات العُمانية التي قادها البريطانيون برجال "القادة المحليين" ممن تم تهميشهم من صلب المجتمع العُماني؛ ومن بينهم مجموعات العمانيين الذين فروا من زنجبار بعد الثورة اليسارية ضد العرب (ثورة زنجبار) في عام 1964 و مجموعات من الأقليات مثل البلوشية [Eickelman & Dennison 1998: 8].

وفي الأردن، دعمت بريطانيا الأمير عبد الله، الذي كانت إدارته الأولى مكونة من نخبة الأشراف الذين اصطحبوه من الحجاز ومن السوريين والفلسطينيين والشراكسة واللبنانيين الذين جندهم من الخارج. ومن ثم، تم اختيار الضباط الأوائل للفيلق العربي من هذه المجموعات وليس من الأغلبية العظمى من سكان إمارة شرق الأردن الذين تجنب أغلبهم السلطة الجديدة مطالبين بأن تكون "إمارة شرق الأردن لسكانها من الشرق أردنيين" [Vatikiosis 1967: 62-63]. واختار عبد الله حرسه الخاص من الأقلية الشركسية في شرق الأردن ولكن تم ذلك بمساعدة من البريطانيين، كما عمل على دمج سكان إمارة شرق الأردن الأساسيين تدريجياً في القوات المسلحة. وفي البداية، لم يشمل ذلك القبائل البدوية التي كانت مستهدفة بشكل أساسي من عمليات الجيش العربي ولكن في عام 1931 مع استحداث غلوب باشا لدوريات الصحراء بدأ الجيش في تجنيد عدد كبير

على ضباط وعملاء جيشها بدلاً من الضباط العراقيين غير الموثوق بهم في أغلب الأحوال. وخلال الحرب العالمية الثانية، كلف وزير الخارجية العراقي البريطانيون بتعزيز موقفهم في المحافظات العراقية وأن تحظى بمزيد من السيطرة على الشرطة العراقية. ومن ثم، تم تعيين عدد من المسؤولين البريطانيين ممن لديهم خبرة طويلة بالعراق للعيش والسفر في الريف ورفع التقارير حول الظروف المحلية للسفارة [Silverfarb1994: 81].

وفي الأردن، تولى الضباط البريطانيون المرتبطون بالجيش العربي مهمة جمع المعلومات الاستخباراتية. وقد تم تعزيز عمل مراقبة المواطنين من خلال تأسيس فرع للتحقيق الجنائي في 1926، ومكتب جوازات في 1927، ومكتب البصمات في 1928، فضلاً عن اعتماد قانون ملاحقة وتعقب المواطنين [Massad 2001: 152].

وأيضاً مثلت عُمان حالة استثنائية. وبما أن بريطانيا لم تحاول بشكل جدي أن توسع صلاحيات السلطان في الداخل العماني حتى الخمسينيات من القرن العشرين، كانت متطلباتها الاستخباراتية أقل من أي مكان آخر. وقبل عام 1958، اعتمد السلطان على تحديثات حلفائه. ولكن حرب الجبل الأخضر في عام 1958 جعلت بريطانيا تصر على إنشاء وحدة مخابرات عسكرية مشتركة في مواقعها مع قواعد القوات المسلحة السودانية في جميع أنحاء شمال عُمان

البريطانية لمدير المخابرات العسكرية المصرية ريجنالد وينجيت للحصول على المعلومات حول الخديوي عباس حلمي [Daly 1993: 224].

وخلال الحرب العالمية الأولى، تحول تركيز جمع المعلومات إلى المجهود الحربي، حيث كان مقر المكتب العربي، الذي اعتاد جمع المعلومات من أنحاء الشرق الأوسط، في القاهرة. ولكن بريطانيا عانت بعد الحرب من صعوبة إعادة توجيه المخابرات من جديد إلى الشؤون الداخلية. وزاد من صعوبة الوضع بصفة خاصة أن الشرطة الريفية والحضرية لم تُعتبراً مصادر موثوقة بمعلوماتها [Thomas 2008: 110].

كما شكلت ولايات الأردن والعراق تحديات مماثلة في مجال الاستخبارات، حيث قامت بريطانيا بالاستيلاء على الأراضي التي بها مساحات صحراوية شاسعة ويسكنها البدو الرحل وشبه الرحل الذين كان عددهم في الغالب غير معلوم. وكما وُضعت سلطات الولايات تحت الضغط لتحصل على فهم تفصيلي للأراضي والقبائل من أجل ضمان رضوخها. وفي العراق، عين سلاح الجو البريطاني، المسئول الأوحدهن شرطة الإمبراطورية، ضباط الخدمة الخاصة وضباط السياسة من المشرفين على قوات الليفي القبلية في الصحراء وقاموا باستصدار التقارير الاستخباراتية للمفوضية العليا في بغداد بالرغم من أنها لم تكن دائماً دقيقة نظراً لنطاق اختصاصاتها [Thomas 2008: 548]. وكان واضحاً اعتماد البريطانيين في العراق بشكل كبير

كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة أثناء الحرب العالمية الثانية، حثت الحاجة لصد التمرد الكردي في 1944 بريطانيا على تطوير المؤسسة العسكرية العراقية وتدريبها -[Silverfarb 97] [98]. وعارض البريطانيون فرض التجنيد العسكري في العشرينيات من القرن العشرين؛ إيماناً منهم بأن الجيش القائم على التطوع سيكون أكثر جودة ولكنهم في واقع الأمر أصيبوا بخيبة الأمل عندما جذبت القوة التطوعية ما أسموه "عناصر غير مرغوب فيها" [al-Marashi & Salama, 2008: 22].

وبالمثل في مصر، تمثلت أحد إصلاحات كليفورد لويد الفاشلة للشرطة في جعل المؤسسة بكاملها قائمة على التطوع؛ ولاحظ قائد لاحق لشرطة القاهرة، وهو تشارلز كولز باشا، أن رواتب الشرطة كانت غير كافية لتجذب الرجال المهرة، فاجتذبت بالمقابل "حثة المدن".

ويمكن لمفهوم "المهنية" في الأجهزة الأمنية إضافة إلى تطوير القدرات أن تشير إلى المعايير الأخلاقية؛ ففي الفترة ما بعد الاحتلال نظر معظم المؤرخين إلى مبادئ الإصلاح الليبرالي البريطانية في ذلك الوقت بنوع من السخرية. وبالفعل، ففي مناخ حروب عالمية وحركات تمرد داخلية تراجعت الحريات المدنية بشكل كبير أمام الحفاظ على الأمن. وحتى مع ذلك، تشير الحالة المصرية قبل الحرب العالمية إلى محاولة المسؤولين البريطانيين بشكل متقطع المضي قدماً في الإصلاحات الليبرالية وبالأخص تلك الخاصة

وكان جميع ضباطها من البريطانيين. وفي عام 1971، أنشأ جهاز المخابرات العُماني [Eickelman & Dennison 1998: 8].

(3) إصلاح و/أو المساهمة في إضفاء الصبغة المهنية على أجهزة الدولة لتمكنها من الحكم الذاتي في نهاية المطاف

وبجانب هذه الاستراتيجيات التي تم تصميمها لتعزيز السيطرة البريطانية، كان هناك حاجة لأن تكون الأجهزة الأمنية مهنية حتى تتمكن من العمل بمفردها بعد انسحاب البريطانيين. واكتسبت بريطانيا الكثير من جراء تقوية الجيش والشرطة وجهاز الاستخبارات لدرجة تمكّنها من الصمود أمام التهديدات الداخلية والخارجية في نظم حكم ستستمر، بعد الاستقلال، في دعم المصالح البريطانية في المنطقة. بيد أن الاستراتيجيات التي تم توظيفها لتحقيق الأهداف قصيرة المدى مثلت عقبة في تحقيق الأهداف بعيدة المدى.

وبالرغم من ذلك، في بعض الحالات، كانت بريطانيا مجبرة على أن تساهم في عملية إضفاء الطابع المهني على الأجهزة من أجل تحقيق المتطلبات التنفيذية قصيرة المدى. ففي مصر، على سبيل المثال، مثل خفض الجريمة وتعزيز الأمن أولوية حقيقية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر أو على حد تعبير اللورد دوفرين، السفير إلى الباب العالي، "إنقاذ الناس من الفوضى" [Tollefson 1951: 1]. وفي العراق، حتى بينما حُرّم الجيش العراقي من

جزرية في النظم. وبالمثل، أثناء الحرب الباردة حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي محل بريطانيا بصفتها المورد الرئيسي للأسلحة والتدريب. وفي العقود الأخيرة، في مناخ يسوده الضغط الدولي من أجل ديمقراطية البلاد العربية، خضعت الأجهزة الأمنية لمزيد من إعادة الهيكلة. ومن ثم، فإنه من المهم إدراك إلى أي مدى بقيت تركة السياسات الاستعمارية البريطانية في الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات وأين تم استبدالها وإذا كان ذلك نتيجة لتطورات داخلية أو تحت تأثير التدخلات الخارجية في مرحلة ما بعد الاستعمار.

جدول 2: العوامل التي أثرت على قطاعات الأمن

بالشرطة ونظم السجون. وبينما أصبح المجتمع المصري أكثر عدوانية مع الحكم البريطاني، سقط العديد من الأهداف الإصلاحية الليبرالية على جانب الطريق حيث لجأ المسؤولون البريطانيون إلى أشكال أكثر عدوانية من القمع ولكن من المهم إدراك أنه في الأعوام الأولى للاحتلال فكروا في الإصلاحات الليبرالية كوسيلة ممكنة لكسب شرعية أكبر في نطاق أوسع من السكان.

القسم الثالث: الموروثات

خلال الأعوام التي تلت الاستقلال، مرت الأجهزة الأمنية بسلسلة من التشكيلات/إعادة التنظيم؛ وفي حالة مصر والعراق، شهدت الحكومتان تغييرات

البلد	تغير النظام	أحداث ما بعد الاستقلال	التأثيرات الخارجية الأساسية غير البريطانية على قطاع الأمن
مصر	1952 - حركة الضباط الأحرار المصرية تقوم بانقلاب، ويستلم جمال عبد الناصر الحكم في 1954 ويؤسس الجمهورية.	1948 الحرب العربية الإسرائيلية الخمسينات والستينات من القرن العشرين: الحكومة تقمع الإخوان المسلمين 1956 أزمة السويس 1958 - 1961 الاتحاد مع سوريا	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية والسوفيتية الولايات المتحدة

التأثيرات الخارجية الأساسية غير البريطانية على قطاع الأمن	أحداث ما بعد الاستقلال	تغير النظام	البلد
	<p>1962 - 1967 حرب اليمن</p> <p>1967 حرب الأيام الستة (حرب حزيران 1967)</p> <p>1973 حرب تشرين، 1973</p> <p>1986 تمرد الشرطة المصرية الذي قمعه الجيش</p> <p>التسعينيات من القرن العشرين قمع الحكومة للحركات الإسلامية</p>		
الاتحاد السوفييتي الولايات المتحدة	<p>1948 الحرب العربية الإسرائيلية</p> <p>الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين الثورة الكردية في شمال العراق</p> <p>1980 - 1988 الحرب الإيرانية العراقية</p> <p>1990 - 1991 حرب الخليج</p> <p>1991 الانتفاضة الشيعية</p>	<p>1958 - حركة الضباط الأحرار العراقية تقوم بانقلاب تحت قيادة عبد الكريم قاسم</p> <p>1963 - الانقلاب البعثي يطيح بقاسم ولكن يضطر البعثيين</p>	العراق

التأثيرات الخارجية الأساسية غير البريطانية على قطاع الأمن	أحداث ما بعد الاستقلال	تغير النظام	البلد
	2003 الحرب ضد قوات التحالف	إلى التنازل عن السلطة لعبد السلام عارف 1968 – يستعيد البعثيون السلطة	
الولايات المتحدة	<p>حرب 1948</p> <p>1950 – 1956 الاضطرابات التي تبعت ضم الضفة الغربية</p> <p>حرب 1956</p> <p>حرب الأيام الستة التي أدت إلى تدفق الآلاف من الفلسطينيين</p> <p>1970 أيلول/سبتمبر الأسود</p> <p>1989، 1996 مظاهرات الخبز</p>	غير متوفر	الأردن
الولايات المتحدة	<p>1954 – أزمة البريمي</p> <p>1957 – 1959 ثورة الجبل الأخضر</p>	<p>1970 – الإطاحة بالسلطان سعيد على يد نجله</p>	عمان

التأثيرات الخارجية الأساسية غير البريطانية على قطاع الأمن	أحداث ما بعد الاستقلال	تغير النظام	البلد
	1957 – 1959 تمرد الجبل الأخضر	قايوس	
	1990 – حرب الخليج		

كانت مهمشة بعيداً عن المواقع المؤثرة تحت قيادة عبد الناصر ومن خلفه بالرغم من دورها السياسي والعسكري الفعال خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. وفي الوقت ذاته، كسبت الجماعات الإسلامية، بما في ذلك الإخوان المسلمون وكذلك المجموعات الأكثر تطرفاً مثل التكفير والهجرة، أرضية داخل الجيش والشرطة وهو ما سبب عدم الارتياح للنظام [Vatikiotis 439: 1985].

وأثناء الستينيات والسبعينيات من القرن ذاته، اقتبس الجيش من نماذج المؤسسة العسكرية السوفيتية الكثير. وبذلت جهود حثيثة لإضفاء الصبغة المهنية على الجيش المصري، فيما بين حربي 1967 و1973 بين العرب وإسرائيل، والتي أتت بثمارها في 1973. حيث تم تعيين قادة أكثر تأهيلاً مما سبق، وتم تأسيس مزيد من التجانس، . وتمت تقوية التعليم العسكري [Kamvara: 81] مما رفع كثيراً من درجة الاعتماد على النصح والدعم السوفيتي بالرغم من عدم ثقة الضباط المصريين في الدوافع السوفيتية؛ ومن ثم، عارضوا اتباع تعاليمهم

يُحلل هذا الجزء الأخير في شكل ملخص كيفية تأثر التطورات في أجهزة الأمن في كل بلد بخصائص نظم ما بعد الاستقلال وعلاقتهم بقوى ثالثة والأحداث الداخلية وينتهي بالتأكيد على بعض الخصائص المشتركة بين قطاعات الأمن العربية التي تشابهت في الاستراتيجيات المستخدمة أثناء الحكم البريطاني كما يقيم إلى أي مدى يمكن ربطها.

مصر

في أعقاب انقلاب الضباط الأحرار في 1952، تمت إعادة هيكلة أجهزة الأمن بشكل كامل حيث نُحي الضباط المرتبطون السلطات البريطانية والنخبة التركية الشركسية جانباً. وكانت الترقيات العسكرية في ظل النظام الرئاسي الناصري بناءً على علاقة الأشخاص بمجلس قيادة الثورة. بيد أن التجنيد العسكري الإجباري المصري عكس درجة كبيرة من التجانس في المجتمع؛ وكانت الأقلية المسيحية القبطية هي الاستثناء البارز (تقدر نسبتها من 10-15% من السكان) والتي

في الاقتصاد المصري.

واهتم النظام المصري بشكل كبير بتطوير أجهزة الاستخبارات الحديثة التي رغم تداخل واجباتها فهي توفر آليات التوازنات بين القوى لتجنب البلاد خطر وقوع انقلاب عسكري وهذا يشمل المخابرات العامة والمخابرات الحربية وهما يتبعان الرئيس، ومباحث أمن الدولة التي يسيطر عليها وزير الداخلية والتي تقوم بدور في مكافحة الإرهاب [Sullivan & Jones 2008 :33].

العراق

تتشابه التطورات في فترة ما بعد الاستقلال في مجال الأمن في العراق مع مصر؛ حيث أطاح الجيش المؤسس بالملكية وتولى السيطرة قبل أن يشهد تحويل النظام إلى نظام "مدني". وتحققت مخاوف الانتداب البريطاني من ظهور نخبة عسكرية عراقية ذات قوة مفرطة في أعوام ما بعد الحرب. وبانتهاء الحكم البريطاني شهد العراق ثلاثة تغيرات دموية في النظام: الأول في عام 1958 أتى بعبد الكريم قاسم إلى الحكم، والثاني في عام 1963 حيث أطاح بقاسم حليفه السابق عبد السلام عارف، الذي سرعان ما أتاحت وفاته في عام 1968 الفرصة للبعث للاستيلاء العسكري والسياسي من جديد، وأما الثالث فكان في عام 2003 عندما تم إسقاط حزب البعث وزعيمه صدام حسين من قبل قوات التحالف.

وانخرط الجيش العراقي، الذي دربه البريطانيون

بإخلاص. [Eisenstadt and Pollack

2001: 552]. ومنذ اتفاقية السلام المصرية مع إسرائيل في 1979، بدأ الدعم الأمريكي العسكري في التدفق إلى مصر مما جعل منها ثاني أكبر متلق للدعم بعد إسرائيل. وفي 2009، تلقت مصر 1.3 مليار دولار للتمويل العسكري [Sharp 2009: 35].

وكان لمصر تأثير كبير في المجال السياسي أثناء حكم عبد ناصر واستحوذ الضباط على نحو أكثر من 50% من الحقائق الوزارية في عام 1961 [Picard 1990: 198]. أما أثناء حكم السادات ومبارك، فتم تخفيض التأثير المباشر للجيش في السياسة بشكل كبير، وكان هناك عدة محاولات لتعزيز مكانة ودور الشرطة في مواجهة الجيش. وفي عام 1966، تم تأسيس قوات الأمن المركزي لتأدية بعض مهام الشرطة/الدرك الثقيلة مثل مكافحة الشغب والعنف. وتتكون قوات الأمن المركزي التابعة لوزير الداخلية من ضباط شرطة ومجندين من الجيش. وبعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في عام 1979، تم نشر قوات الأمن المركزي في الطرف الشرقي من شبه جزيرة سيناء على الحدود الإسرائيلية بدلاً من الجيش المصري. ولكن تمرد قوات الأمن المركزي في عام 1986 جعل من الضروري إعادة تعزيز سيطرة الدولة من خلال الجيش [Springborg 1987: 7]. وفي الوقت ذاته، لعبت الصناعة العسكرية وتنمية المشاريع الزراعية، ولا تزال، دوراً هاماً

والسبعينيات من القرن العشرين؛ بحيث مثلت نسبة واردات الأسلحة للعراق من روسيا 90% بين عامي 1974 و1978. [Smolansky & Smolansky 1991: 27]. وكان أحد النتائج المترتبة على هذه المبيعات هو إرسال عدد كبير من المستشارين العسكريين السوفيتيين في العراق لتقديم التدريب على نظم الأسلحة. وفي الوقت ذاته، تم إرسال العديد من ضباط الجيش العراقيين إلى معاهد التدريب السوفيتية.

ومع ذلك، تسببت كراهية حزب البعث للشيوعيين في العراق في حرج في العلاقات الثنائية مع موسكو التي تدهورت في الفترة بعد 1978 بشكل كبير. وأشار أيزينز يتانت وبولاك (Eisenstadt and Pollack) في مقال لهما عن تأثير العقيدة العسكرية السوفيتية على النظم العربية إلى أنه رغم أن الجيش العراقي استخدم المعدات السوفيتية خلال الحرب العراقية الإيرانية إلا أنه لم يدمج إلا العناصر الثانوية فيما يتعلق بالفكر العملي السوفيتي، واستمر في استخدام التكتيكات البريطانية. وبالفعل في مايو 1980، كان رئيس الأركان العراقي يعد العدة للحرب على إيران بناءً على تدريب عُقد تحت إشراف الجيش البريطاني في الكلية الحربية في عام 1941، بالرغم من تغيير الخطة بما يتناسب مع الفكر السوفيتي لدمج القصف الكثيف والتقدم المنهجي على أرض العدو [al-Marashi & Salama 2008: 130-132].

لحفظ الأمن الداخلي فحسب، في عدد من الصراعات الإقليمية منذ الاستقلال: ضد إسرائيل، وإيران، والكويت وحلفائها أثناء حرب الخليج في 1991. وعلى المستوى الداخلي، تحت الحكم البعثي، انخرط كذلك في قتال لا ينقطع ضد الانفصاليين الأكراد في شمال العراق في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وفي عام 1991 بعد حرب الخليج سحقت قوات الأمن التابعة لصادم ثورة شيعية في جنوب وشمال العراق. وإضافة إلى جهاز الأمن الرسمي، أسس حزب البعث في عام 1970 الميليشيا الشعبية، المعروفة باسم الجيش الشعبي، التي حظيت بشعبية كبيرة ونافس أعضاؤها الذين وصلت تقديرات عددهم إلى 650000 في 1987 أعضاء الجيش نفسه. وبينما كان من واجب الميليشيا الشعبية أن تلعب دوراً داخلياً بشكل بحت، فقد تم توظيفها للقتال خلال الحرب العراقية الإيرانية [Picard 1990: 202].

تعززت علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي بشكل كبير بعد إعلان الجمهورية، مما كان له بعض التأثير على قدرات القوات المسلحة العراقية وعقيدتها، بالرغم من أن ذلك قد يكون أقل مما تم وصفه. وحرصاً من العراق على إيجاد بديل يحل محل بريطانيا باعتبارها المورد الرئيسي للأسلحة، قام العراق بشراء كميات كبيرة من الأسلحة من دبابات وطائرات هليكوبتر ومقاتلات وناقلات الجند المدرعة والصواريخ من الاتحاد السوفيتي في الستينيات

إرسال ضباطها إلى المؤسسات العسكرية البريطانية واستمرت بريطانيا في توريد كميات كبيرة من الأسلحة إلى الأردن بالرغم من أن الولايات المتحدة أصبحت هي مورد السلاح الأساسي للأردن اعتباراً 1963. [Levey 2006: 527].

وبالرغم من غياب التغيرات الكبيرة على مستوى النظام، فقد تغير شكل قطاع الأمن على نحو كبير منذ استقلال الأردن. وأشرف جون باجوت غلوب، قائد الجيش العربي، على أغلب العمليات الخارجية الواسعة في الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1948. وما أن انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين حتى دخلت القوات الأردنية فلسطين وضمّت الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن في 1950. وتوسعت قدرات الجيش بسرعة بين عامي 1948 و1956 ليصبح جيش أكثر حداثة للسيطرة على البقعة الجديدة التي اكتسبها. ومرة أخرى انخرطت القوات المسلحة في عام 1956 و1967 و1973 بالحروب العربية الإسرائيلية؛ ولكن فيما عدا ذلك، تم التأكيد على أن الحفاظ على الاستقرار الداخلي هو مهمة الجيش.

وآذن طرد غلوب باشا في عام 1956 بالفصل بين الشرطة والجيش مع تأسيس دائرة الأمن العام في 1958؛ وتم الفصل بين دائرة المخابرات العامة والشرطة في 1964. وشكل التوتر بين قاطني الضفة الشرقية والفلسطينيين التحدي الأكبر للاستقرار الداخلي للأردن بعد الاستقلال، وأصبح الأكثر خطورة في أواخر الستينيات من

لقد غير التحول من الملكية إلى الدكتاتورية الاشتراكية العسكرية قواعد سلطة الحماية، ولكنها لم تغير هيمنة الأقلية السنية العراقية داخل جهاز الأمن، حيث استمرت حالة الإقصاء الشديد للشيعية والأكراد من المراتب العليا. وطوال مدة الحكم البعثي، كانت سلطة جهاز الاستخبارات والجيش متركزة في أيدي أعضاء عائلة التكريت واعتمدت الترقيات في جميع أجهزة الأمن على الانتماء الحزبي. وإضافة إلى الأجهزة الأمنية المهنية، أسس البعث الجيش الشعبي - وهم ميليشيا مكونة من المواطنين المتطوعين وصلت إلى 600000 فرد خلال الحرب الإيرانية العراقية في عام 1970: [Kamrava 2000: 82].

وأسس صدام عدداً من وكالات الاستخبارات داخل الأجهزة يكون الغرض منها هو رفع التقارير عن أعضاء/العاملين بأجهزة الأمن و/أو حماية الرئيس نفسه، وكان ذلك لمواجهة التهديدات المستمرة باحتمالية حدوث انقلاب؛ وشملت هذه الأجهزة: الحرس الجمهوري وفدائيي صدام والحرس الجمهوري الخاص الذين كانوا يرفعون التقارير للرئيس مباشرة وليس لوزارة الدفاع [al-Marashi & Salama 2004: 10].

الأردن

ظل الأردن بعد الاستقلال تحت حكم الملكية الهاشمية وحافظ على علاقات صداقة مع بريطانيا؛ واستمرت القوات المسلحة الأردنية في

السلطة القمعية لقوات الأمن في أوقات الاضطرابات السياسية، كما برز مؤخراً بشكل جلي كاستجابة للتهديدات التي تشكلها الحركات الإسلامية الأردنية، على الرغم من أن الحراك نحو التحرر السياسي، الذي بدأ في 1989 ساهم بشكل عام في التقليل من الحاجة لظهور الأجهزة الأمنية.

عُمان

لم تكن عُمان رسمياً تحت الحماية البريطانية أبداً، وبالرغم من ذلك، أو ربما بسبب ذلك، لم تنقطع علاقاتها مع بريطانيا في مجال الأمن منذ الانسحاب البريطاني منذ عام 1970، وحتى في ظل النمو المستمر للعلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة. ولقد شهدت عُمان بالفعل انقلاباً، وإن لم يكن تغيراً في النظام، حيث خلع قابوس والده سعيد بن تيمور في 1970؛ ولكن تم ذلك بقبول بريطاني. ولعب جيش بريطانيا نفسه، وبالأخص القوات الجوية الخاصة والمخابرات الحربية دوراً كبيراً في قتال حركات التمرد في الجبل الأخضر ووظفار. وفي عام 1973، أرسل شاه إيران أيضاً لواء من الجنود وبعض طائرات الهليكوبتر لمساعدة السلطان [Eilts 1980: 93].

تأسست الشرطة الملكية العُمانية في السبعينيات من القرن العشرين، وهي لا تتبع أيًا من وزارتي الداخلية أو الدفاع، وإنما تتبع وزارة مستقلة؛ وفي عام 1974، تم فصل وكالة الاستخبارات عن الجيش وأعيدت تسميتها بإدارة البحوث العُمانية

القرن العشرين عندما استخدمت منظمة التحرير الفلسطينية الأردن كنقطة انطلاق لشن الهجمات على إسرائيل، وتولت السيطرة الفعلية على جزء كبير من السكان الفلسطينيين في الأردن. ومن ثم، انتشرت قوات الجيش والشرطة لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن في سبتمبر عام 1970. ومع ذلك، زاد التدفق المستمر لآلاف اللاجئين الفلسطينيين من الضغوط التي تقع على كاهل الاقتصاد الأردني وهو ما تسبب في المزيد من الاحتقان. ويشكل الفلسطينيون اليوم 60% من مجموع سكان الأردن، وقد غيروا بذلك التركيبة السكانية للدولة الأردنية تماماً.

وبعد رحيل غلوب باشا، اتبع الملك حسين سياسة قوية لتعريب جهاز الأمن لاسترضاء الضباط /الحضريين والذين منعوا من المناصب العليا تحت قيادة غلوب باشا نتيجة لتفضيله للجنود البدو. وعلى العكس من ذلك، لا تزال محاولات دمج السكان الفلسطينيين في الجيش والشرطة متلكئة، وأينما تم توظيفهم يعينوا في المناصب التي تلعب دور فني أكثر منه قتالي [Vatikiotis 1967: 6].

وشهدت أجهزة الاستخبارات عملية تعريب في فترة ما بعد الاستقلال بالرغم من استمرار عملية التمثيل غير المناسب للأقليات مثل الشراكسة والمسيحيين. وخلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، اشتهرت الأردن بكونها نموذجاً للدولة العربية /المخابر/تية؛ من حيث النمو الهائل لاختصاصات دائرة المخابرات العامة. كما زادت

[Rigsbee 2002: 91] وبالرغم من ذلك جاءت أغلبية الضباط من قبائل شمال عُمان التي دعمت السلطان كالمعتاد [المصدر السابق].

خيوط متشابهة:

في جميع الحالات باستثناء الحالة العُمانية، مرت الأجهزة الأمنية بإصلاحات كاملة منذ رحيل القوى الاستعمارية البريطانية. وواقع الحال أنه في مصر وربما في العراق تجلّى أكبر أثر للحكم البريطاني في رد الفعل العنيف ضده. ولذلك يبدو من الغريب أن تستخدم الأنظمة العربية الراهنة بعضاً من نفس *الاستراتيجيات* التي استخدمتها السلطات البريطانية والتي نتجت عنها بعض الصفات المشتركة بين الأجهزة الأمنية.

عدم وضوح دور كل من الشرطة والجيش: مالت السلطات الاستعمارية البريطانية إلى استخدام قوات شرطة عسكرية إلى حد كبير لقمع المعارضة في الشرق الأوسط. وتلتبس اليوم الأدوار التي يؤديها كل من الشرطة والجيش. ويرجع هذا الالتباس إلى مجموعة من العوامل. ففي العديد من الحالات لم تنفصل قوات الشرطة عن الجيش رسمياً حتى وقت متأخر نسبياً؛ حيث استمرت هيمنة القيادة العليا للجيش على جهاز الشرطة، الأمر الذي أدى إلى أن تنحصر مهمة الشرطة، كما في الأردن، بتقديم الخدمات إلى الجيش. بالإضافة إلى ذلك، يستمر الجيش في القيام بدور فعال في قمع المعارضة الداخلية، بحيث يتم نشر كلٍّ من الجيش ومكافحة الشغب للسيطرة على نفس الموقف. وعلى العكس من

وتحولت في عام 1887 إلى جهاز الأمن الداخلي.

وتطورت الأجهزة الأمنية العُمانية، بالكامل، من الشكل البيروقراطي إلى أجهزة حديثة ومنظمة تنظيمياً جيداً. وبالرغم من ذلك، بقت نماذج عفا عليها الزمن من الشرطة في الجنوب العُماني الذي لم يحظَ فيه السلطان بالسيطرة الفعالة حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين. وخلال ثورة ظفار دربت القوات الجوية الخاصة المقاتلين الجباليين المنشقين الذين كونوا قوات الفرقاء حيث كان دورهم حاسماً في القضاء الثورة. وحافظ السلطان على الكثير من هذه القوات في فترة ما بعد الثورة للقيام بدور رجال شرطة شبه عسكريين في مناطقهم القبلية ولتأكيد ولائهم للسلطان بالرغم من أن الشرطة الملكية العُمانية في الوقت الحالي تعمل أيضاً في الجبال [Peterson 2004: 265]. وكذلك تأسست قوات السلطان الخاصة، نظيرة القوات البريطانية الجوية الخاصة، بعد ثورة ظفار والتي تمركزت في ظفار وجندت الكثير من الجباليين من ظفار في البداية [مصدر سابق].

ومع ذلك، لا يزال سكان ظفار غير ممثلين في الأجهزة الأمنية بالرغم من قيام السلطان قابوس بتنفيذ برنامج التعمين (تعيين العمانيين في المؤسسات) بعد الانسحاب البريطاني الذي تخلل حتى المستويات العليا من وكالة الاستخبارات. وفي عام 1995، كانت نسبة 10% فقط في الجيش العُماني من الأجانب [Allen &

حكم الأغلبية الشيعية والسكان الكرد ؛ ولكن في ظل حكم صدام أصبح الجيش وجهاز الاستخبارات تحت سيطرة مجموعة صغيرة من الأقلية السنية من شبكة أقرانه التكريتية. وفي الأردن، سعت الملكية إلى "تعريب" واسع للرتب العليا في الجيش بعد مغادرة غلوب باشا للبلاد على عكس توجه الأخير في تفضيل قادة البدو، ولكن حل محل ذلك إقصاء الفلسطينيين فيما بعد من المستويات العليا بقطاع الأمن حيث مال الفلسطينيون للاشتغال بالوظائف الفنية أكثر من القتالية حينما التحقوا بالجيش والشرطة [Vatikiotis 1967]. وفي مصر، بينما نحيت النخبة التركية الشركسية جانبا تم أيضا إقصاء أقلية جديدة هي الأقباط الذين تم استبعادهم بشكل كبير من المناصب القيادية العسكرية. وفي الوقت ذاته تطور الجيش المصري كمؤسسة نخوية في حد ذاتها، وبات انتقاء الضباط الشباب يتم من داخل هذه الطبقة. وفي عُمان، أنهت أخيراً سياسية السلطان في التعمين انتشار البلوشية في المستويات الدنيا لأجهزة الأمن وانتشار البريطانيين في المواقع/المناصب العليا. وتحظى القوات المسلحة بالشعبية، ولكن بالرغم من تأسيس وحدات متخصصة بظفار، جاء أغلبية المجندين من الشمال وليس الجنوب العُماني.

ودون تغيير، تم حرمان بعض المجموعات المجتمعية من الترقي إلى المناصب العليا داخل أجهزة الأمن في ظل نظم الحكم التي جاءت بعد الاستقلال، وإن لم يكن واضحاً ما إذا كانت هذه

ذلك، فإن الأنظمة تدرك أن ذلك يهدد جيوشها – التي تحافظ في العموم على مستويات عالية من التأييد الشعبي – بفقدان شعبيتها. ونتيجة لذلك، أنشأت هذه النظم فروعاً عسكرية جديدة للشرطة، أو وحدات الدرك، ومهام تلك الأجهزة يزيد حدة الفجوة بين الشرطة المدنية – العسكرية..

الاعتماد على الاستخبارات لقمع المعارضة:

مثلاً اعتمد البريطانيون على المخبرين من أجل استباق التهديدات التي تواجهها سلطاتهم، وضعت النظم العربية الحديثة الاستخبارات على قائمة أولوياتها. فمذ الفترات الاستعمارية، تكاثرت أجهزة الاستخبارات؛ وصار لدى الشرطة والجيش في العموم قدراتهما الاستخباراتية الخاصة بهما، ناهيك عن وكالة المخابرات الخاصة بكل دولة. ونتيجة لفقدان الثقة بين النظم العربية، تُعنى أجهزة محددة برفع التقارير عن أجهزة الأمن الأخرى والتي ترفع تقاريرها إلى الحاكم مباشرة.

إقصاء بعض الجماعات الاجتماعية من المراتب

العليا في أجهزة الأمن: لدى البلدان التي كانت تحت الانتداب والحماية البريطانية تركة معقدة ومتنوعة فيما يخص سياسة فرق تسد البريطانية. وتقريباً في كل الحالات، كان هناك نوع من رد الفعل العنيف تجاه النخب السابقة في فترة ما بعد الاستقلال حتى وإن كانت النخبة الجديدة مأخوذة من نفس المجموعة الدينية أو العرقية أو الاجتماعية القديمة. ومن هنا، في فترة ما بعد الاستقلال في العراق، استمرت الأقلية السنية في

وبالأخص فيما يتعلق بالمناطق التي نجح فيها البريطانيون من جانب وفشلوا فيها في الأجهزة الأمنية. حيث حقق ضباط الجيش البريطاني قدراً من النجاح في بناء نخبة من الفيالق القتالية تتألف في الغالب من فئة اجتماعية واحدة؛ مثل، القوات الأثورية في العراق، وأفواج البلوشي في عُمان، وبشكل أقل دوريات صحراء البدو في الأردن (وذلك لأن البدو كانوا من قبائل مختلفة). وفي ظل غياب الشعور بالهوية الوطنية، اتسم هذا النوع من التشكيلات بنوع من الـ **esprit de corps** (الانضباط العسكري) ولكن المبني على الإرث العرقي. وعلى الضد من ذلك، كانت بريطانيا تجد صعوبة أكبر في اختراق الآليات الشرطة ونظم العدل ووزارات الداخلية من تلك التي تجده مع الجيش ووزارة الدفاع. فبالرغم من أن الجيوش قد تم تدريبها على العمل الداخلي، فإن الميل العام كان باتجاه أن يُسند إليها المهام الهجومية وأعمال مكافحة الشغب أكثر من المجالات الأكثر تعقيداً في التحقيقات الجنائية والمستوى الأدنى من مهام تسوية المنازعات اليومية التي تسند في العموم إلى الشرطة. ولذلك وجد المسؤولون البريطانيون صعوبة في وضع الشرطة تحت سيطرتهم وذلك لافتقارهم للمعرفة الكافية بتقاليد وأعراف السكان الخاضعين لحمايتهم وكذلك كان من الصعب السيطرة على الفساد داخل هذه القوات لأنهم لم يتمتعوا بفهم لأسس الوصاية.

وختاماً، من الواضح أنه ما دام نظام الدولة في

الاتجاهات نتاجاً لسياسات متعمدة دائماً أم أنها نتاج لعملية إقصاء ذاتي من قبل من يشعرون بالاضطهاد من قبل أنظمتهم.

الاستنتاج

تبين لنا دراسة الحالات المعروضة أعلاه أنه رغم أن بريطانيا لجأت بالتأكيد إلى بعض من الاستراتيجيات التي تمت تجربتها واختبارها من قبل في جميع مستعمراتها، فإننا لا نجد نموذجاً شاملاً كافة الحالات، وذلك لاختلاف الأهداف العامة الخاصة بكل حالة. فعلى سبيل المثال، بينما مثلت مسألة تقوية القوات المسلحة، إضافة إلى السيطرة على القبائل، أمراً مطلوباً من البريطانيين على الفور في الأردن لتأسيس دولة قابلة للنمو في العشرينيات من القرن العشرين، كان يرضيهم في عُمان أن يتركوا قوة جيش السلطان عند حدها الأدنى حتى الخمسينيات من نفس القرن، عندما قادتهم متطلباتهم الذاتية من النفط إلى إنشاء جيشٍ أكثر قوة لمكافحة التمرد. وفي العراق، عارض البريطانيون التجنيد الإجباري لسكان القبائل في المناطق القبلية في القوات المسلحة في العشرينيات من القرن العشرين، وذلك لخوفهم من أن ذلك قد يؤدي إلى التقليل من السيطرة البريطانية على هذه المناطق في حين أن غلوب باشا عمل على تضافر كافة الجهود المبذولة من أجل دخول البدو في القوات المسلحة في الأردن وذلك لغرس الشعور بالهوية الوطنية داخلهم.

ومع ذلك، تظهر بعض الاتجاهات العامة

الشرق الأوسط نتاج للحقبة الاستعمارية، فإن "اللوم" لا بد وأن يقع ولو جزئياً على بريطانيا فيما يتعلق بإخفاقات الأجهزة الأمنية في البلاد التي كانت تحت الانتداب والحماية في السابق. ومع ذلك، في ضوء التأثيرات المتنوعة لفترات ما بعد الاستقلال على مستوى كل قطاع من القطاعات الأمنية قيد البحث، يجب علينا أن نتفادى المبالغة في تقدير تركة السياسات الحمائية البريطانية. ولكن، إذا كان هذا هو الحال، فكيف يمكن لنا أن نقوم السمات المشتركة بين الأجهزة الأمنية المعاصرة وتلك الاستعمارية؟ في الواقع يمكننا أن نجد الأدلة من خلال النظر في سمات الجهاز الأمني لأي دولة غير ديمقراطية تاريخياً أو حتى في يومنا هذا: ولا ينبغي لنا أن نُفاجأ إذا رأينا بينها كثيراً من السمات المشتركة، بينما لا يتوفر سوى عدد محدود من استراتيجيات الحكم في تلك الأنظمة التي تعتمد السيطرة فيها في الأساس على الإكراه بدلاً من التوافق.

المراجع

Allen, Calvin H & W. Lynn Rigsbee, (2002), *Oman under Qaboos: from coup to constitution, 1970-1996*, Routledge

Batatu, H, (1979), *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: a study of Iraq's old landed and commercial classes and of its communists Baathists and Free Officers*, Princeton University Press, Princeton NJ

Bligh, Alexander, (2001) "The Jordanian Army: Between Domestic and External Challenges, *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 5, No. 2 (Summer 2001)

Bleich, Erik, (2005), "The legacies of history? Colonization and immigrant

integration in Britain and France", *Theory and Society* 34: 171–195 C _ Springer 2005

Middlebury College

Brehony, Noel and Ayman al-Desouki, (2007), *British-Egyptian Relations from Suez to the Present Day*, Saqi, London

Browne, Brigadier J. Gilbert, *The Iraqi Levies, 1915-1932*, 1932, London: متوفر على الإنترنت اعتباراً من أكتوبر 2010 على الرابط التالي: <http://www.atour.com/~history/1900/20000921a.html>

Chirol, Valentine, "The Egyptian Question" *Journal of the British Institute of International Affairs*, Vol. 1, No. 2 (Mar., 1922), pp. 55-71

Cheney, Stephen A., Major, 1984, *The Insurgency in Oman, 1962 – 1976*, Marine Corps Command and Staff College, متوفر على الإنترنت اعتباراً من أكتوبر 2010 على الرابط التالي: <http://www.globalsecurity.org/military/library/report/1984/CSA.htm>

Cook, Steven A., (2007) *Ruling but Not Governing, the Military and Political Development in Egypt, Algeria and Turkey*, John Hopkins University Press, Baltimore

Cooper, Frederick & Ann L. Stoler (1989) "Introduction Tensions of Empire: Colonial Control and Visions of Rule", *American Ethnologist*, Vol. 16, No. 4 (Nov., 1989), pp. 609-621, Blackwell Publishing on behalf of the American Anthropological Association

Crawshaw, Michael, (2007), *Running a Country: the British Colonial Experience and its Relevance to Present Day Concerns*, The Shrivenham Papers, No. 3. متوفر على الإنترنت اعتباراً من

على الرابط التالي: <http://studies.agentura.ru/centres/csrc/shrivenham.pdf> أكتوبر 2010

Crowder, Michael, (1964) "Indirect Rule: French and British Style", *Africa: Journal of the International African Institute*, Vol. 34, No. 3. (Jul., 1964), pp. 197–205.

Crystal, Jill, (2001), "Criminal justice in the Middle East", *Journal of Criminal Justice*, Vol 29 (2001) 469–482

Daly, M. W.,(1997), "The Sirdar: Sir Reginald Wingate and the British Empire in the Middle East" Amer Philisophical Society

Darwin, John (1999), "An undeclared empire: The British in the middle east, 1918-39", *The Journal of Imperial and Commonwealth History*, 27: 2, 159 — 176

Dodge, Toby, (August 2003), *Inventing Iraq: The Failure of Nation Building and a History Denied*, London Hurst and Company, London

Eickelman, Dale F. and Dennison, M. G.(1994) 'Arabizing the Omani intelligence services: Clash of cultures?', *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence*, 7: 1, 1 — 28

Eisenstadt, Michael, and Kenneth M Pollack, (2001), "Armies of Snow and Armies of Sand: The Impact of Soviet Military Doctrine on Arab Militaries", *Middle East Journal*, Volume 55, no. 4. Pp548-578.

Fahmy, Khaled, (1997), *All the Pasha's Men: Mehmed Ali, His Army and the Making of Modern Egypt*, Cambridge University Press, Cambridge

Fahmy, Khaled, (1999) "The Police and the People in Nineteenth-Century Egypt" *Die Welt des Islams New Series*, Vol 39, Issue 3, Nov 1999: pp 340-377

Glubb, Lt. Gen. Sir John Bagot, (1957), *A Soldier with the Arabs*, Hodder and Stoughton, London

Glubb, John Bagot, *The Arab Legion*, Hodder & Stoughton, London (1948)

موقع الأمن العام الأردني، متوفر على الإنترنت اعتباراً من أكتوبر 2010 على الرابط التالي: http://www.psd.gov.jo/arabic/index.php?option=com_sitemap&Itemid=120

Kamrava, Mahran, (2000), "Military Professionalization Civil-Military Relations in the Middle East", *Political Science Quarterly*, Volume 115, Number 1, pp67-92

Levey, Zach, (July 2006) "United States Arms Policy Toward Jordan 1963-68", *Journal of Contemporary History* Vol 41 No 3, pp527-543

Lutsky, Vladimir Borisovich, (1969), "Egypt under British Rule 1882-1914", Chapter XVIII of *Modern History of the Arab Countries*; Available online as of October 2010 at:

<http://www.marxists.org/subject/arab-world/lutsky/ch18.htm>

Marashi, al-, Ibrahim, and Sammy Salama, (2008), *Iraq's Armed Forces; an Analytical History*, Routledge, Oxon.

Massad, Joseph, (2001), *Colonial Effects, The Making of National Identity in Jordan*, Columbia University Press, New York

McGregor, Andrew, (2006), *A Military History of Modern Egypt: from the Ottoman Conquest to the Ramadan War*, Praeger Security International, Westport, Connecticut.

Mitchell, Timothy, (1988), *Colonising Egypt*, Cambridge University Press, Cambridge

Mowat, R. C, From Liberalism to Imperialism: The Case of Egypt 1875-1887, *The Historical Journal*, Vol. 16, No. 1 (Mar., 1973), pp. 109-124, Cambridge University Press, Cambridge

Peterson, John E., "The Revival of the Ibadi Imamate and the Threat to Muscat, 1913-20",

Arabian Studies Vol. 3, University of Cambridge, Middle East Centre

Peterson, John, (2007) *Oman's Insurgencies: the Sultanate's Struggle for Supremacy*, Saqi, London

Pollack, Kenneth Michael, *Arabs at War: Military Effectiveness, 1948-1991* - (2002)

Owen, Roger, (2004), *Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul*, New York: Oxford University Press.

Owtram, Francis, (2004), *A modern history of Oman – formation of the State since 1920*, IB

Tauris (London, New York)

Rashid, Dina, (21 April 2010) “*Coalitions of Coercion; Police and the State in Egypt*”, Draft presentation for Comparative Politics Workshop. متوفر على الإنترنت على الرابط التالي: <http://74.125.155.132/scholar?q=cache:fAZk6HJxMrUJ:scholar.google.com/+dina+rashe+d+chicago&hl=en&assdt=2000>

Rogan, Eugene, (Ed), (1999), *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire: Transjordan, 1850-1921* (Cambridge Middle East Studies No. 12)

Rolbant, Samuel Dimitri, (1948), *Hirelings in the Desert: Transjordan and the Arab Legion*, Amal Publications, London.

Roubicek, Marcel, (1974) *Echo of the Bugle, extinct military and constabulary forces in Palestine and Trans-Jordan 1915,1967*, Franciscan, Jerusalem

Salibi, Kamal, *Modern History of Jordan*,

Schwedler and Sam Fayyaz, *Locating Dissent Space, Law and Protest in Jordan*, Chapter Fourteen from “*Policing and Prisons in the Middle East: Formations of Coercion*”, eds Laleh Khalili and Jillian Schwedler, Hurst and Company, London

Scudieri, Lieutenant Colonel James D. (2004), United States Army, “Iraq, 2003-4 and Mesopotamia, 1914-18: A Comparative Analysis in Ends and Means”, ورقة ماجستير في كلية الجيش، والحربي بالولايات المتحدة، متوفرة على الإنترنت اعتباراً من أكتوبر 2010 على الرابط التالي: <http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA423816&Location=U2&doc=GetTRDoc.pdf>

The Council of the League of Nations, (24 July, 1922) “The Palestine Mandate”, متوفرة على الإنترنت اعتباراً من أكتوبر 2010 على الرابط التالي: <http://www.ipcri.org/files/mandate.html>

Slugglett, Peter, (2007), *Britain in Iraq; Contriving King and Country*, I.B. Tauris, London.

Siegfried, Nikolaus, A., (2000) “Legislation and Legitimation in Oman: The Basic Law”, *Islamic Law and Society*, Vol. 7, No. 3 (2000), pp. 359-397

Silverfarb, Daniel, (1994) *The*

Twilight of British Ascendancy in the Middle East, A Case Study of Iraq, 1941-1950, Macmillan Press, Basingstoke

Smith, Tony, "A Comparative Study of French and British Decolonization", *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 20, No. 1 (Jan., 1978), pp. 70-102, Cambridge University Press

Smolansky, Oles M. And Bettie M. Smolansky, (1991), *The USSR and Iraq: the Soviet Quest for Influence* Duke University Press, Durham

Solomon, Sawa Solomon, (1997), *The Assyrian Levies, The Final chapter*, Nineveh Magazine 4Q, 93,V16,No4.

Terry, James D., *The Forty Thieves: Churchill, the Cairo Conference, And the Policy Debate Over Strategies Of Colonial Control in British Mandatory Iraq, 1918—1924*, فرضية نظرية مقدمة لكلية جامعة نورث كارولينا في تشابل هيل. متوفرة على الإنترنت على الرابط التالي:
<http://gradworks.umi.com/1453001.pdf//>

Thomas, Martin, (2003) *Bedouin Tribes and the Imperial Intelligence Services in Syria, Iraq and Transjordan in the 1920s*", *Journal of Contemporary History*, Vol. 38, No. 4 (Oct., 2003), pp. 539-561 Sage Publications, Ltd.

Thomas, Martin, (2008), *Empires of Intelligence: Security Services and Colonial Disorder After 1914*, University of California Press, Berkely

Tollefson, Harold, *Policing Islam, The British Occupation of Egypt and the Anglo-Egyptian Struggle over Control of the Police, 1882 – 1914*

Tripp, Charles, (2000), *A history of Iraq*, Cambridge University Press, Cambridge

Vatikiotis, PJ, (1967), *Politics & the Military in Jordan, a study of the Arab Legion 1921-1957*, Frank Cass

Vatikiotis, P. J. (1991) *The History of Modern Egypt: From Muhammad Ali to Mubarak*, 4th edition, Johns Hopkins University Press, Baltimore

Westrate, Bruce, (1992) *The Arab Bureau, British Policy in the Middle East 1916-1920*, Pennsylvania State University Press

Wilson, Mary C., (1987) *King Abdullah, Britain and the making of Jordan*, Cambridge University Press, Cambridge

Wilson, Woodrow, "Fourteen Points" Speech delivered to Congress on 8 January 1918.

متوفرة على الإنترنت اعتباراً من أكتوبر 2010 على الرابط
التالي: http://avalon.law.yale.edu/20th_century/wilson14.asp

Trans-Jordan Frontier Force, <http://homepages.force9.net/rothwell/trans-jo1.htm>

Zubaida, Sami, (2002) "The Fragments Imagine the Nation", *International Journal of Middle East Studies*, 34: 205- 215 Cambridge University Press